

الصحافة العراقية وقيم المجتمع المدني دراسة تحليلية لصفحة الرأي في جريدة الصباح

للفترة من ٢٠١٩/١/١ إلى ٢٠١٩/٠٦/٣١

أ.م.د. واثق عباس عبد الرزاق

كلية الإعلام/ الجامعة العراقية

المقدمة

إن الحديث عن المجتمع المدني يرقى إلى الحديث عن المسيرة الإنسانية منذ انتقال البشر من مجتمع الصيد والرعي والزراعة إلى المجتمع الحضري ، وقد كثر الحديث عن المجتمع المدني منذ سبعينات القرن الماضي ، وذلك تعبيراً عن السعي الحثيث لتقوية النسيج الاجتماعي المعتمد على تعدد الأنشطة القائمة على أهداف مجتمعية يقوم بها أفراد المجتمع بصورة مستقلة عن تسلط وهيمنة الدولة .

وينصرف المدلول الذي يشير إليه مصطلح (المجتمع المدني) اليوم إلى مجتمع متكامل في دولة عصرية أو في طريقها إلى أن تكون عصرية ، قادرة على التواصل بكفاءة مع الدول الأخرى ، وقادرة في الوقت عينه على تلبية الاحتياجات العصرية لمواطنيها ، وعلى جعلهم يشعرون بمقومات شخصيتهم ، بوصفهم أفراداً متميزين ولهم دور وحضور وكرامة وحرية وحقوق وعليهم واجبات ومسؤوليات ، ولهذا فإن المجتمع المدني الحيوي هو الذي يتمكن أفراداه من تكوين تجمعات تطوعية مستقلة عن نشاط الدولة وحركتها .

ويواجه مصطلح (المجتمع المدني) شكوكاً شتى تمس الاستخدامات غير البريئة للمصطلح في بعض الحالات والبلدان فضلاً عن الظلال السياسية التي يلقيها إزاء موضوعات مثل تداول السلطة وكيفية انتقالها ، وأسلوب الحكم ، والحياة الديمقراطية بمفهومها العميق العام وبوصفها سلوكاً أيضاً ، في ظل احترام حقوق الإنسان الأساسية وحياته العامة ومكانته في الدولة والمجتمع ومسؤوليته عن الدولة والمجتمع .

وما لا شك فيه إن هذه الشكوك ولدت إشكالية إزاء فهم المجتمع المدني ، وإن هذه الإشكالية تصدرت إشكاليات الفكر العربي في العقدين الأخيرين ، لكنها مع ذلك تكاد تكون أكثر هذه الإشكاليات اختلاطاً وضبابية ، أما أصل هذا الاختلاط والالتباس فيرجع إلى أنه لم يتم التعامل مع مفهوم المجتمع المدني بوصفه مفهوماً حديثاً نشأ وتكون مع ثورة الحداثة العلمية والتقنية والإنتاجية في الغرب ، متوافقاً مع تحول غير مسبوق في الرؤى السياسية .

إن قيام الدولة الحديثة استوجب الحاجة إلى وجود تنظيمات اجتماعية متعددة الوظائف تخترق حدود الإطارات التقليدية وتستهدف بدرجة أساسية التعبير عن مصالح مجموعة كبيرة من الأفراد ، وهذه التنظيمات ولدتها الحاجة إلى ضرورة إحداث توازن في مقابل الدولة ذات الطبيعة التسلطية والاستبدادية بصرف النظر عن المدعيات الإيديولوجية والإشكال التي استقرت فيها ، فمؤسسات المجتمع المدني تمثل مصالح مجموعات كبيرة من الأفراد وتوفر أيضاً ضماناً صلبة أمامتسلط الدولة وأجهزتها ، والدول التي تنشط فيها هذه المؤسسات تعد أكثر استقراراً وديمقراطية من الدول التي ما زالت تحسُّ قيام المؤسسات المدنية غير الخاضعة لإشراف الدولة (أخطاراً) ، محتملة ومصادر تهديد لوجود الدولة والمجتمع المدني السليم حدوده المواطنة التي تشكل هويته مثلما تحدد للفرد فيه ذاتاً مستقلة فالمجتمع المدني في ظل الولاءات القبلية والعشائرية والطائفية النافية للفرد كذات حقوقية مستقلة ، والمستبدة به من خلال أعرافها وقيمها المتخلفة والمحبطة لكل تطلع ديمقراطي خارج آطر العقل القبلي ، لا يمكن ان تقوم له قائمة.

هذه الإرباكات والمعوقات هي التي وقفت ولا تزال تقف عائقاً أمام نهوض المجتمع المدني في العالم العربي ، حيث يواجه الجميع مأزقاً حقيقياً ، وما لم يجر تحول أساسي ، سياسي واقتصادي وتنموي وفق تصور شامل في بنية المجتمع العربي ، وعلى أساس ديمقراطي يفسح المجال أمام قواه الحية للعمل من دون قيود وضغوطات واكراهات ، فان هذا المجتمع يبقى ملغماً بكل عوامل التفجير من الداخل وسننتظر كثيراً قبل قيام مجتمع مدني حقيقي في المنطقة العربية المتنوعة.

منهجية البحث

موضوع البحث وأهميته :

تعد فكرة المجتمع المدني وما ينبثق عنها من مؤسسات واحدة من المقدمات الرئيسة للتحول الديمقراطي ، لان هذه المؤسسات بما تحمله من منظومة قيم ومناهج عمل تمارس وظائف متنوعة للتخفيف من تعسف الدولة إذ يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن توفر ضوابط على سلطة الحكومة ، ويمكنها من خلال هذا الدور أن تسهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي ، كما يمكنها الإسهام في صياغة السياسات العامة ، وحماية الحقوق ، والتوفيق بين المصالح ، وإيصال الخدمات الاجتماعية ، ويعملها هذا تعزز منظمات المجتمع المدني الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة ، وتقوي حكم القانون وغيرها من خصائص الحكم الصالح^(١).

وتصنف وسائل الإعلام بصورة عامة ضمن تشكيلات المجتمع المدني ، بل أنها تعد من حيث الوظائف التي تضطلع بها في طليعة منظمات المجتمع المدني لا لأنها تتمكن عندما تتمتع بقدر معقول من حرية التعبير من أن تصبح بالفعل وسائط مهمة للمحاسبة والشفافية والمشاركة وتعود بالفائدة على المواطنين وتمثيلهم بفاعلية اكبر من الأجهزة التشريعية الرسمية التابعة للحكومة^(٢) ، كما تعد وسائل الأعلام المختلفة من أهم العوامل المؤثرة في خط حياة المجتمعات وفكرها وقيمها، ذلك أن الإنسان بتكوينه الفطري يحمل استعدادات وإمكانات قابلة للتشكيل النفسي والاجتماعي بالمؤثرات المحيطة به ، حيث أصبح لإعلام اليوم بجانب دوره الترفيهي والترويحي ادوار أخرى واضحة تعمل على صياغة المجتمعات وتشكيل الرأي العام وإيجاد نمط حياتي جديد للمجتمع ، فالإعلام اليوم بما يمتلك من قوة وعوامل تأثير وضغط وتحكم يقوم بصنع الحدث والتحضير له في نفس الوقت^(٣)، وهو ما يعني تحول وسائل الإعلام إلى وسيلة تهدف إلى توجيه الناس، وبما أن وسائل الإعلام باتت منتشرة بنحو يفوق التصور فلا بد أن نتوقع لها دورا حاسما في عملية التطبيع الاجتماعي^(٤).

وصفوة القول أن النظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وسائل الإعلام يعد من القوى الأساسية التي تؤثر على القائمين بالاتصال بأي نظام اجتماعي ينطوي على قيم ومبادئ يسعى لإقرارها ، ويعمل على قبول المواطنين لها ، فهو يتصل بطريقة أو بأخرى بعملية التنشئة الاجتماعية والاتجاه نحو المحافظة على القيم الاجتماعية وتطبيع أفراد المجتمع وفقا لها^(٥).

فالإعلام كونه المجال الواسع لتبادل الوقائع والآراء بين البشر ، لذا فانه يتخذ أشكالا مختلفة فمنها ما يسري بين الأفراد ، ومنها ما تتضمنه وتعتني به سلبا أو إيجاباً بعض المؤسسات والهيئات حتى يعم المجتمع ، ويتجسد أكثر في خطط الحكومات أو أغراض أصحاب السلطة والنفوذ في مؤسسات

الدولة ، أو أصحاب المصالح الشخصية سواء كانت وظيفية أو سياسية أو اقتصادية حتى تصل إلى المصالح الشخصية^(٦). ويتضح من كل ما تقدم إن الإعلام لم يعد مجرد أداة لتوصيل المعرفة وتزويد الناس بالخبر والحدث ، أو حتى مجرد وسيلة للترويج والترفيه والتسلية للمتلقي الذي لم يعد مستقبلاً للمعلومة أو الخبر فقط ، بل أصبح يتفاعل ويتأثر عقلياً وفكرياً وسلوكياً ، إن الإعلام بوسائله الحديثة وبرامجه المتنوعة ، إنما يصدر عن تطورات وأفكار ومبادئ تعمل على إحداث تغيير مقصود في المجتمع المستهدف^(٧)، ويتضح مما تقدم إن وسائل الإعلام تلعب دوراً مميزاً في تكوين العادات والقيم لدى الإنسان ، فضلاً عن دورها في تحديث المجتمع وتنقيفه وتوعيته ، وتعد هذه الوسائل ومنها الصحافة مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالمجتمع المدني ومؤسساته ، لأن هذه المؤسسات بها حاجة ماسة إلى دور الإعلام في التنقيف والتبشير بقيم وأفكار المجتمع المدني ، وإن أهمية البحث تنطلق من هذه الحقيقة ، كونه يتناول بالتحليل مدى الاهتمام الذي يضيفه الإعلام على فكرة المجتمع المدني ونشاط مؤسساته ومكانه في الحيز المجتمعي .

٢. مشكلة البحث :

تتبع مشكلة البحث من ملاحظة الباحث الخلل بين الأهمية التي يقوم عليها عمل منظمات المجتمع المدني ووظائفها المتعددة. والاهتمام المحدود من الصحافة بفكر ومضمون المجتمع المدني، إلى جانب أن الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ، ركزت على الأبعاد الاجتماعية لنشاط منظمات المجتمع المدني، أو على دور هذه المنظمات في الحياة السياسية دون أن تتناول تأثير الإعلام بأنواعه المختلفة في تقديم المجتمع المدني فكرياً ووظيفياً إلى الجمهور وبخاصة أن مجال عمل منظمات المجتمع المدني إنما ينطلق من مجموع المواطنين وإن ما يتحقق من نتائج إنما يصب في خدمة هؤلاء المواطنين الذين يقومون بتأسيس المنظمات المدنية طوعاً ومن أجل المحافظة على مصالحهم في مواجهة الدولة وسلطاتها .

وبسبب ما اعتقده الباحث من محدودية اهتمام الصحافة ، وإذا كانت معالجة المشكلات تتطلب الركون إلى البحوث العلمية لغرض الاختبار والمتابعة النظرية والميدانية ، فإن السمة الرئيسة التي تتميز بها هذه البحوث ، هي أن تكون ذات مشكلة محددة يتم التصدي لها بالدراسة والتحليل من جوانبها المتعددة^(٨).

ويتناول بحثنا العلاقة بين الصحافة وقيم المجتمع المدني ، ولغرض الإحاطة بجوانب هذه العلاقة طرح الباحث عددا من التساؤلات يسعى للإجابة عنها عن طريق تحليل المقالات المنشورة في صفحات الرأي للصحف محل الدراسة وتتمثل هذه التساؤلات فيما يأتي :

١. كيف تعاملت الصحافة مع فكرة المجتمع المدني ؟
٢. هل أحاطت المقالات بقيم المجتمع المدني ؟
٣. ما هي الأساليب والأطروحات التي قدمتها مقالات صفحات الرأي في الحديث عن المجتمع المدني ؟
٤. هل أعطت المقالات موضوع البحث تصورا واضحا لفكرة المجتمع المدني ولدور منظماته في مرحلة ما بعد التغيير ؟
٥. ما شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ؟ هي علاقة تنسيق وتعاون وتكامل ؟ أم أنها علاقة صراع وتضاد ؟
٦. كيف ينظر القارئ بالاتصال إلى قيم المجتمع المدني ؟
٧. ما هي العلاقة بين السياسة العامة للصحيفة وطبيعة تناولها لقيم المجتمع المدني ؟ وهل أثرت توجهات الصحيفة على تغليب نوع معين من القيم على ما سواها من القيم السائدة في المجتمع المدني؟

٣. أهداف البحث :

لقد كان للمجتمع المدني ومنظماته دورٌ بارزٌ في إرساء مفاهيم الديمقراطية وضمان الحقوق الأساسية للأفراد ، وإرساء قيم المشاركة السياسية وحقوق الإنسان ، وهو بهذا المعنى يعد قوة فاعلة وضمانة من ضمانات رسوخ مفاهيم التحول الديمقراطي في أي مجتمع يأخذ بالديمقراطية منهجا في الحياة ، وانطلاقا من أهمية دراسة هذا الموضوع فقد تبلورت أهداف البحث على وفق النقاط الآتية:

أولاً : تسليط الضوء على نشأة فكرة المجتمع المدني منذ صعود البرجوازية قوةً حاكمة في الغرب وانتفاء حقبة الحكم الإقطاعي المرتبط بالملكية القائلة بالحق الإلهي للحاكم وما رافق ذلك من بروز حركات فكرية وثورات سياسية واجتماعية

ثانياً : دراسة التطورات التي شهدتها فكرة المجتمع المدني منذ نشأتها الأولى وحتى العصر الحديث ، مروراً بالتطورات التي شهدتها الفكرة وقيمها في المجتمع العراقي.

ثالثاً : الوقوف على مدى الاهتمام الذي إعارته الصحافة العراقية لفكرة المجتمع المدني ، من خلال متابعة وحصر الحيز المكاني الذي أفردته الصحف "عينة البحث " للمقالات التي تناولت قيم المجتمع

المدني ، لغرض الوصول إلى الاستنتاجات التي من شأنها ان تؤكد الاهتمام الذي أولته الصحف العراقية لهذه الفكرة ولقيمتها وللدور الموكل لكليهما في حركة المجتمع سياسيا واجتماعيا بعد ان قرر المجتمع العراقي اختيار الديمقراطية سبيلا لحياته ، وارتباط هذا الخيار بحقيقة مؤداها ان نجاح الديمقراطية يرتبط إلى حد كبير بفاعلية وحركية المجتمع المدني التي يعد الرحم الطبيعي لنمو الديمقراطية بما يوفره من مناخات وقيم وتقاليد تسهم في ترصين التجربة الديمقراطية وترفعها بمقومات وضمانات النجاح والاستمرار .

٤. منهج البحث :

نظرا لطبيعة الدراسة كونها تبحث في موضوع العلاقة بين الصحافة وقيم المجتمع المدني ، ولحاجة البحث لإيضاح ماهية المجتمع المدني وتطوره منذ نشأتها الأولى وما شهدته مفهوم المجتمع المدني من إضافات فكرية أغنته على مدى تطوره التاريخي ، وجد الباحث لزما عليه ان يتبع المنهج التاريخي^(٩) ، ليتقصى مصادر المعلومات المتاحة بقصد تكوين إطار معرفي عن الموضوع الذي تناولته الدراسة ، وبذل الجهد للعودة إلى البدايات الفكرية والسياسية التي تزامنت مع إرهاصات ظهوره فكرة المجتمع المدني ، وكذلك المتابعة التاريخية لتطور الفكرة إلى مؤسسات وتشكيلات. للوقوف على مدى التطور الذي حققته فكرة المجتمع المدني على ارض الواقع ، ولتحديد القيم أو المنظومة القيمية لفكرة المجتمع المدني والتي تم على أساسها إقامة تشكيلات ومنظمات المجتمع المدني وتحديد أهدافها الحركية ، ورسم العلاقة بينها وبين الدولة ، وقد اوجب ذلك ان يستخدم الباحث المنهج الوصفي.

وقد اختير هذا المنهج تبعا لهدف البحث النهائي ، ونوع البيانات المطلوب الوصول إليها ، فالمنهج الوصفي يستهدف تصوير خصائص مجموعة معينة وتحليلها وتقديمها ، وموقف معين يغلب عليه صفة التحديد وكذلك دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع ، وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها ، دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها ، وذلك بغض النظر عن وجود أو عدم وجود فروض محددة مسبقا ، وذلك لان الدراسات الوصفية لا تتضمن بالضرورة فروضا سببية كما قد تستهدف تقدير عدد مرات تكرار حدوث ظاهرة معينة ومدى ارتباطها بظاهرة أو مجموعة أخرى من الظواهر^(١٠).

الباحث عن طريق هذا المنهج البحث عن القيم التي تحملها مقالات صفحة الرأي ، ومحاولة تحديد أهداف كل مقال كون التحيز يبدو أكثر وضوحا في المقالات والافتتاحيات واستعمل

الباحث أسلوب تحليل المضمون ، لما لهذا الأسلوب من أهمية في استقصاء الأهداف الظاهرة ، والكامنة للحصول على نتائج واضحة ، ان استعمال أسلوب تحليل المضمون يعد في غاية الأهمية لأنه يساعد على تحديد الأهداف التي يسعى القائم بالاتصال إلى تحقيقها ، وبذلك يكون المنهج المستعمل منهجا وصفيا ، ويعتمد على أسلوب تحليل المضمون ، الذي يساعد للإجابة عن التساؤلات التي يسعى البحث للإجابة عنها ، فكم المعلومات الذي توفره عينة البحث يتحول إلى فئات ذات معانٍ تمكن الباحث من استخلاص نتائج حيادية ، وصولا إلى معرفة أهم الأفكار التي يسعى القائم بالاتصال لإيصالها إلى الجمهور المتلقي من خلال تلك المقالات .

تعريف تحليل المضمون :

يعد تحليل المضمون أحد المناهج المتبعة في دراسة مضمون وسائل الاتصال المكتوبة أو المسموعة ، عن طريق خطة منظمة تبدأ باختيار عينة محددة من المادة محل التحليل وتبويبها وتحليلها كما وكيفا ^(١١)، وهو أيضاً احد المناهج ، المستعملة في دراسة مضمون وسائل الاتصال بأشكالها كافة عن طريق انتخاب جزء من المادة موضع الدراسة وتقييمها على أساس خطة منهجية منظمة ^(١٢).

ويستعمل تحليل المضمون لمعالجة معلومات كثيرة وتحويلها إلى فئات صغيرة ذات معان تمكن الباحث من استنتاج خصائص محددة تتعلق بالمضمون بشكل حيادي ^(١٣).

وهو أيضاً منهج علمي يختار عينة تبدأ بتحديد أفكار وحساب تكرارها لمعرفة التركيز على أهمها وتفسير نتائجها ^(١٤). وينتج استعمال تحليل المضمون دراسة خصائص المضمون من حيث المادة ودراسة خصائص منتجي المضمون ، وكذلك دراسة خصائص المضمون من حيث الشكل وطريقة العرض ^(١٥).

وهو أيضاً منهج لمعرفة الوصف الكمي أو الوصف الكيفي لمواد الاتصال ومضامينه ^(١٦) وتحليل المضمون هو احد أساليب البحث العلمي ، الذي يصف محتوى الرسالة الاتصالية شكلا ومضمونا عن طريق استعمال بيانات يعرف منها سلوك القائم بالاتصال ، وخلفيته الفكرية والسياسية ، وتحديد أهدافه ، وفق مراحل تحليلية ، منظمة وقائمة على أسس منهجية ، وموضوعية ، اعتمادا على أسلوب الكم تحديدا ^(١٧)، إن انجاز عملية تحليل المضمون يفترض تحديد العينة ، وتحديد فئات التحليل ، وكذلك وحدات التحليل ، وجدولة الفئات ، ثم حساب تكرارات الفئات وتبويبها ، وأخيراً تفسير النتائج ^(١٨).

وهناك مجالات عدة لاستعمال تحليل المضمون تبدأ بتحديد سمات مضمون الاتصال للكشف عن الاتجاهات ، ومعرفة الفروقات التي تعبر عن نفسها من خلال فهم محتواها ، ويستعمل كذلك في تحديد غاية القائم بالاتصال وأهدافه ومرامييه عن طريق التعرف على وجود مرام وغايات واضحة كما يستعمل تحليل المضمون لتحديد اثر مادة الاتصال عن طريق الكشف عن الاتجاهات وجوانب الاهتمام والقيم والنماذج الثقافية للجمهور المستهدف ، وكذلك بالتركيز على مواطن الاهتمام في مضمون المادة الاتصالية ووصف الاستجابات الاتجاهية والسلوكية لوسائل الاتصال (١٩).

حدود البحث ومجالاته :

تناول البحث الذي يحمل عنوان "الصحافة العراقية وقيم المجتمع المدني" تحليل مضمون مقالات الرأي في جريدة الصباح من ٢٠١٩/١١/١ إلى ٢٠١٩/٠٦/٣١ ، وجاء تناول جريدة الصباح كونها إحدى الصحف الصادرة عن شبكة الإعلام العراقي ، ما يعني أنها قريبة من التوجيهات الحكومية ، وهي بهذا المعنى تقترب في رؤيتها من رؤية الحكومة .

وعلى الرغم من ان الدراسة حددت بهذه المدة لكن الباحث رجع إلى بواكير نشوء فكرة المجتمع المدني في محاولة منه لتأصيل القيم السائدة فيه ، ولما يوفره التراث النظري لفكرة المجتمع المدني من إمكانية البحث والتقصي والمتابعة والرصد لتطور الفكرة ومنظومتها القيمية وصولاً إلى تحديد ابرز القيم السائدة واعتمادها فئات رئيسة في التحليل ، أي ان الباحث استدل على قيم المجتمع المدني من خلال مسح التراث النظري ، واعتماد السائد منها فئات للتحليل ، وبهذا فإن البحث ينطلق من تحديدات قبلية مستتبطة من التراث النظري والأكاديمي لفكرة المجتمع المدني ، أما الأعداد التي شملها البحث بالنسبة للصحيفة الصباح (١٤٤) عدداً .

تحديد وحدات التحليل :

لما كان تحليل المضمون يسعى إلى وصف عناصر المضمون وصفاً كمياً ، فمن الضروري أن يقسم هذا المضمون على وحدات أو فئات أو عناصر معينة حتى يمكن القيام بدراسة كل عنصر أو فئة منها وحساب التكرار الخاص بها (٢٠) . وانطلاقاً من طبيعة الدراسة وجد الباحث ان المقال يعد انسب وحدة يمكن إخضاعها للتحليل ، لأنها وحدة إعلامية متكاملة يستخدمها القائم بالاتصال لتقديم رسالته إلى الجمهور المتلقي ، ولكون التحيز يبدو أكثر وضوحاً في المقالات والافتتاحيات (٢١).

تحديد فئات التحليل :

لعل من أولى اهتمامات القائم بالاتصال ، المعاني والأفكار التي تتضمنها الرسالة الإعلامية التي يعدها للنشر أو الإذاعة ، أما الاهتمام الآخر فهو الشكل أو القالب الذي تقدم فيه هذه

الرسالة لتحقيق أهداف النشر أو البث أو الإذاعة .وتماشيا مع سياقات تحليل المحتوى فقد حددت فئة اتجاه مضمون الاتصال فئة رئيسة للتحليل ،لان هذه الفئة تتعلق بالتعرف على وجهات نظر منتج مادة الاتصال ،سواء أكان مؤلفا أم صحفيا أم محطة إذاعية^(٢٢) ، وقد وضع الباحث تعريفات إجرائية لأربعة اتجاهات ، وعد كل منها فئة رئيسة ، على حين عد القيمة الواحدة كفئة ثانوية ، وضمن كل اتجاه من القيم مجموعة من القيم كما سيرد في الفصل العملي.

عينة البحث :

على الرغم من أن نظام الحصر الشامل يعد أفضل نظام لتحقيق نتائج أكثر صدقا ، إلا أن سعة محتوى الرسائل وضخامته سواء كانت في الصحف أو غيرها يجعل عملية الحصر الشامل أمرا صعبا ، لذلك فاللجوء إلى نظام العينة يسهل عملية البحث ويحقق نتائج لا تقل صدقا عن الحصر الشامل ولاسيما إذا مثلت العينة المجتمع الكلي تمثيلاً صحيحاً .

تحديد إطار العينة :

إذا كان إطار العينة هو عبارة عن تصنيف لكل المصادر الإعلامية التي تحقق أهداف البحث وتتخذ أساساً للتصميم ، فتبعاً لذلك حدد إطار العينة وفقاً لمعيار مستوى التخصص ، ولذلك تحدد إطار العينة بالصحف العراقية ، وحددت صحيفة الصباح الناطقة باسم الحكومة العراقية والتي تعكس وجهة نظر الحكومة العراقية الرسمية ، وقد حقق ذلك الشروط الواجب توافرها في إطار العينة من حيث الكفاية والدقة والكمال والتنظيم .

تحديد حجم العينة :

يتوقف تحديد حجم العينة على نسبة التقارب الموجودة بين العينة والمجتمع الأصلي ، فإذا كان هناك تجانس وتقارب قائم بين أفراد العينة والمجتمع الأصلي ، فإنه يمكن اخذ عينة عدد صغير ومعبر عن الواقع ، وإذا كان هناك تباين كبير في أفراد المجتمع الأصلي فلا بد من اخذ عينة كبيرة وعريضة حتى يمكن اخذ معلومات كافية عن الموضوع^(٢٣). وبما أن اختبار عينة تمثل ١٠% من مجموع المجتمع الكلي تعد من العينات الصغيرة، وهي كافية لتمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً ، فقد وجد الباحث أن العينة كلما زادت عن ١٠% من المجتمع أصبح تمثيلها أكثر صدقاً ، ولذلك حدد حجم العينة بـ ١٢% من حجم المجتمع الأصلي ، المتمثل بأعداد صحيفة الصباح البالغ "١٤١" عدداً ، وعلى هذا الأساس تم اختيار "١٨" عددا كعينة ممثلة للمجتمع الكلي.

تحديد نوع العينة :

لقد فرضت طبيعة الدراسة تحديد مجتمع البحث والذي تمثل في أعداد صحف الصباح وعمد الباحث على اختيار الأعداد التي أخضعها للدراسة تبعا لأسلوب العينة العشوائية المنتظمة إذ اختار الباحث أول مفردة من المصادر بطريقة منتظمة تبعا لتمثيل العينة في المجتمع الأصلي، إذ كانت الأعداد الصادرة من صحيفة الصباح خلال المدة وهي التي تشكل الحيز الزمني لبحث ١٤١ عددا وُحِّد حجم العينة الافتراضية بـ(١٨) عددا وبذلك أصبح كل عدد من العينة يمثل ٨ من المجتمع الأصلي .

وقام الباحث باختيار العدد رقم (١) من الأعداد العشرة الأولى بطريقة عشوائية ثم بدا بعد ذلك بتحديد الأعداد الآتية:

بإضافة ٨ إلى المفردة السابقة، فكانت المفردة الأولى التي اختيرت عشوائيا هي العدد (١٦) عن صحيفة الصباح ، وبعد ذلك أُضيفَ العدد ٨ إلى المفردة الأولى... الخ .

خطوات التحليل :

تعد خطوة التحليل خطوة ارتيادية قبل البدء في إجراءات التحليل النهائي ، وتتمثل في أجزاء التحليل على عينات اصغر من الوثائق بغرض تحديد العناصر المكونة لوحدات التحليل النهائي التي ستُخذ أساساً للتصنيف .

وقد استند الباحث في عمله على عدد من الإجراءات هي :

١. تحديد المادة الخاضعة للتحليل والتي حصل عليها الباحث ، وهي صفحات الرأي في صحيفة الصباح وقام الباحث بحصر شامل للعينة موضع الدراسة طيلة المدة المذكورة .
٢. قراءة مادة التحليل قراءة دقيقة وأولية لتحديد أهم الفئات التي تتضمنها مقالات صفحات الرأي في صحيفة الصباح ، ثم القيام بتحليل أولي على عينة اختبارية نسبتها ١٠% للتعرف على ابرز توجهات الصحيفة .
٣. ترتيب الفئات الرئيسة وجدولتها وتنظيمها وحساب عدد التكرارات عن طريق العد ، واستخراج النسبة المئوية حسب أولياتها وترتيبها .
٤. تفسير النتائج ومناقشتها التي حصل عليها الباحث عن طريق عملية التحليل والتعليق عليها وإيضاحها طبقا لنتائج التحليل .

معوقات البحث :

يبدو إن تحديد عنوان البحث يتضمن مضامين واسعة ومتداخلة تلقي بظلال فضفاضة واسعة ، لأنه يتناول علاقة الصحافة بالمجتمع المدني ، ولكلا الطرفين عناوين ووظائف متنوعة لا يمكن حصرها وتحديدها بنحوٍ شامل ودقيق ، وبما يجعل الخشية من الخروج عن الدقة العلمية وأمانة البحث العلمي هاجسا قائما في ذهن وضمير الباحث .

كما أن وفرة المؤلفات والمراجع عن قيمتي البحث الأساسيتين (الصحافة) و(المجتمع المدني) ، لم تسهما في تلطيف هذه الخشية أو تسكين هواجس الباحث، لان هذه المؤلفات على كثرتها وتنوعها ، لم تتطرق سوى بنحوٍ خاطف إلى هذه العلاقة ، من خلال إيراد بضعة سطور هنا وبضعة سطور هناك ، تضع الصحافة والإعلام عموما ضمن تشكيلات المجتمع المدني ، دون الدخول في تفاصيل يمكن أن تكون مفاتيح للبحث ، ما استوجب من الباحث الاستغراق طويلا في البحث والتحصيص بين سطور المؤلفات وأوراقها ، قبل أن يشرع في رسم خارطة البحث ويحدد هيكلها على الوجه الذي تقدم به .

المجتمع المدني في العراق

المبحث الأول : الجذور التاريخية للمجتمع المدني في العراق

المبحث الثاني : منظمات المجتمع المدني بعد الاحتلال الأمريكي

الفصل الثاني

المبحث الأول : الجذور التاريخية للمجتمع المدني في العراق

المجتمع المدني في العراق القديم :

على الرغم من أن مصطلح المجتمع المدني حديث التداول ، وهو في نشأته واستخدامه شديد الالتصاق بالتجربة الغربية ، لاسيما في وجهها الليبرالي - الديمقراطي ، وتحديدا شديد الالتصاق بتشكيل حقوق المواطن ، ووعي هذا الأخير مواظنيته في اجتماع سياسي أوربي^(٢٤)، وشاع في بعض الأدبيات السياسية والتاريخية، ولاسيما تلك المتأثرة بنظرية "الاستبداد الشرقي" ، إن الدولة في التأريخ العربي الإسلامي، دولة طاغية قابضة على المجتمع ، ونافية لاستقلاليته ومدمرة لديناميته^(٢٥) ، كما أن حداثة المصطلح قادت بعض الباحثين إلى صعوبة تلمس وجود مثل هذا المجتمع المدني في الخبرة العربية والإسلامية، ويؤكدون أن المجتمع المدني يجد أساسها لإيديولوجي في تفاعل ثلاثة نظم من القيم والمعتقدات: أولها : الليبرالية ، وثانيها: الرأسمالية ، وثالثها : العلمانية .

وهذه القيم والمعتقدات الثلاثة بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لا تتفق مع القيم الإسلامية السائدة في الأقطار العربية^(٢٦) ، كما يذهب اتجاه في الفكر العربي إلى النقيض في التاريخ العربي عما يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث معللا موقفه بالقول : إن العودة إلى التاريخ بقراءة ظواهر الحاضر "المجتمع المدني مثلا "من زاوية نبش الجذور، لرؤية ما هو انثربولوجي "ثابت"، ولرؤية ما هو تاريخي "متحول" تكتسب أهمية منهجية وليست مرجعية^(٢٧)، على حين يذهب باحثون آخرون إلى وجود ما يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة ، عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة وهو ما يمكن إن نسميه اصطلاحا "المجتمع الأهلي" في التاريخ السياسي والاجتماعي العربي^(٢٨)، ولاشك يمكن العثور على جذور للمجتمع المدني، بما هو حالة استغلال أو توازن مع الدولة ، في العمق التاريخي للوعي العربي ، بما يوشر استعدادات أولية للمدنية والعلمنة والتعايش^(٢٩).

وإذا كان المغزى العام للتاريخ هو تكوين الدولة - الإمبراطورية فان العراق وبإجماع المؤرخين شهد قيام أول نظام للإمبراطورية في تاريخ البشر السياسي والذي تمثل بالدولة الاكديّة والتي قامت اثر تغلب زعيم منهم وهو سرجون الاكدي على دول المدن السومرية في أواخر عصر فجر السلاسلات^(٣٠). وكان لهذه الدولة تأثير مباشر على تطور المجتمع المدني في حضارة العراق القديم ، كما كان لسرجون الاكدي مشروع سياسي يتمثل في الإجمال في تأسيس جيش جديد مكنه فيما بعد من تأسيس دولة مركزية واحدة ، تضم مناطق العالم الأربعة، وقد تأسست على عملية الاندماج والانصهار الكامل بين السومريين والاكديين وجميع الأقوام التي تقطن الأراضي الخاضعة للدولة الاكديّة، وبما يؤكد قدرة هذه الأقوام على بناء مجتمع مدني تسود فيه روح الإبداع والتطور ، ومن خصائص هذا المجتمع المدني السمات الآتية^(٣١) :

أولاً : عرفت الكتابة والتدوين في عصر سرجون تطورا كبيرا، إذ أصبحت الكتابات الملكية والوثائق التجارية تكتب باللغة الاكديّة، التي لعبت دورا مهما في عملية الاندماج والانصهار الشعبي بين شعوب الدولة الاكديّة.

ثانياً : تحرير الفلاحين من الاستعباد الإقطاعي، وإحلال الملكية الخاصة الصغيرة، وإنشاء ديوان لتسجيل الأملاك تسجيلا قانونيا .

ثالثاً : تجريد الكهنة من أملاك الهياكل التي كانوا يشغلونها بالوراثة ، وتحرير العمال والصناع العاملين في مشاغل الهياكل الصناعية .

رابعاً: إلغاء جميع محاكم الهيكل ، وإنشاء محاكم مدنية ، وأصبحت الحكومة المركزية هي التي تعين القضاة الملكيين الخاضعين مباشرة لمراقبيها .

المجتمع المدني في العراق الحديث :

من المعروف أن العراق كان خاضعاً للحكم العثماني إلّا أن تم القضاء عليه نهائياً عقب الحرب العالمية الأولى، وقد تأثر العراق خلال هذه المرحلة بحدثين مهمين كان لهما أثر بالغ في تحديد مجرى الحياة السياسية في العراق ، الأول : انتصار الثورة البرجوازية الديمقراطية في تركيا ، والتي عرفت بانقلاب جمعية الاتحاد والترقي في " ١٠ تموز ١٩٠٨ " ، حيث اضطر السلطان عبد الحميد لإعلان الدستور القديم الذي كان قد علّقه في العام " ١٨٧٨ " بعد سنتين من إعلانه، والثاني: اندلاع الحرب العالمية الأولى وخضوع العراق للاستعمار البريطاني خلال الأعوام " ١٩١٤ - ١٩٢٠ " ، وتكمن أهمية الحدث الأول في أن الانقلاب العثماني حقق بعض الانجازات لعل العمل بالدستور كان أهمها، وهو الدستور الذي كان أكثر ديمقراطية من دستور العام " ١٨٧٦ " ، لأنه ضيق سلطات السلطان ، ومنح المجلسين حق الاجتماع ، بدون دعوة من السلطان ، كما منح الأكثرية حق دعوة المجلس العمومي مجلس النواب ومجلس الأعيان لاجتماع طارئ وسنت الحكومة قوانين تمنح الحرية للشعب دستورياً وهكذا فإن شعار المساواة وتقييد سلطة السلطان سبب إزعاجاً لبعض العراقيين ذوي النزعة المحافظة^(٣٢) ، الذين كانوا ينظرون إلى مفهوم " المشروطية " برمته بقلق وتوجس^(٣٣) وقد أثار برنامج جمعية الاتحاد والترقي التي قادت الثورة هلعاً في أوساط بعض الشرائح الاجتماعية في العراق ، على الرغم من عدم تقييد الجمعية بهذا البرنامج ، وكانت طبقة الأشراف الأشد قلقاً ، من جعل الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ، ومنح مجلس المبعوثين ومجلس الأعيان حق تشريع القوانين ، ومساواة جميع المواطنين أمام القانون وفي الحقوق والواجبات دون تمييز في الأديان والأجناس، وحرية التعليم ، وتأليف الجمعيات وإصلاح حالة الفلاحين ، وإن أسوأ ما حدث للسادة جاء مع انفجار ثورة تركيا الفتاة في العام " ١٩٠٨ " وكان أكثر ما أثار قلقهم أن الثورة لم تكتف بتجريد الاتجاه التركي ، بل بدت أيضاً منكبة على إلغاء الحصانات الضريبية^(٣٤) ، وإعادة تقسيم الأراضي بين الفلاحين من دون انتهاك حقوق أصحاب الأراضي، وكان الأمر الأكثر جدية من أيأمر آخر هو هدم المفاهيم الاجتماعية القديمة وطرق التفكير القديمة^(٣٥) وكان العراق حتى بداية العهد الملكي يتشكل من مجتمعات متميزة ومنغلقة على ذاتها، ولا تربطها روابط قوية فيما بينها ، ومتكونة من شرائح اجتماعية تختلف فيما بينها على قاعدة الاختلاف في تشكيلها الطبقي ووظائفها التاريخية، وهي على التوالي : فئة ملاك الأراضي من أغوات العشائر وشيوخها ، ومن السادة الحضريين ، وملاك الأراضي من " العلماء " ورؤساء المذاهب الدينية

المختلفة ، وملاك الأراضي من رجال الدولة "الارستقراطيين" ، وملاك الأراضي من الضباط الشريفيين السابقين، ومن البنية العشائرية المسيطرة في الريف ، حيث الدور العسكري للعشيرة هو الذي يحدد الهرمية التراتبية العشائرية في داخلها إلى حد كبير ، هذه الشرائح والبنى الاجتماعية لم تكن تشكل طبقات بالمعنى الحديث للكلمة ، لان الملكية الخاصة في إطارها التاريخي المحدد بالمجتمع الرأسمالي ، والاقتصادي البضاعي، لم تكن تشكل الأساس المسيطر في هذا الترتيب الاجتماعي ، بحكم هيمنة الطابع العشائري في معظم الأراضي الزراعية والمراعي في العراق، وحتى على نطاق السكان الحضريين في المدن ، لكن هذا لم يمنع من تطور البنى والمواقع الطبقيّة بسرعة في المدن .

وهكذا فان بنية المجتمع المدني في العراق كانت قائمة على أسس من التقسيمات الاثنية "العرقية" ،أو العشائرية أو الطائفية ، داخل المدينة الواحدة وكانت "المحلة " تشكل عالما خاصا لكل صنف اجتماعي من هذه الأصناف المذكورة ، فالمدينة العراقية كانت مقسمة على عدة إحياء أو محلات منفصلة عن بعضها البعض ، ومتنافرة ، وكانت المحلة في المدينة والعشيرة في الريف ، تشكلان ملاذا للإنسان الفرد يحتمي بها وتعبيرا جزئيا عن النزوع (٣٦)، الفطري لطلب الحماية من خلال الاندماج الودودي في داخلها ، وكما هو معلوم فإن المجتمع العراقي يتشكل من الناحية الاجتماعية من عدة قوميات ، تأتي القومية العربية في مقدمتها ، إذ تشكل الأغلبية الساحقة ، ثم الكرد والتركماني والأرمن وغيرهم ، أما من الناحية الدينية ، فالمسلمون يشكلون ٩٥ % من مجموع السكان، ثم يليهم المسيحيون إلى جانب ديانات أخرى كالصابئة واليزيدية ، أما من الناحية الطبقيّة فالمجتمع العراقي ينقسم بصورة عامة على ثلاث طبقات رئيسة :

أولها : طبقة الإقطاعيين ورؤساء القبائل وكبار الملاكين والتجار وأصحاب الثروات ، وهي الطبقة المنتفذة ، التي تسيطر على أجهزة الحكم نتيجة لسيطرتها على الأرض ودعم النظام القانوني والسياسي لها (٣٧) ، وثانيها : طبقة الفلاحين وسكنة الأرياف والقبائل الرحل والحرفيين، وهي اكبر الطبقات عددا ، إذ تبلغ ٨٠ % من مجموع السكان ، ويتسم وضعها بالتأخر في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وتعيش حالة من الفقر المدقع والمستوى المعاشي الواسع، ولم يكن لها وعي سياسي عالٍ، أما الطبقة الثالثة فهي الطبقة الوسطى : التي تضم صغار التجار والمثقفين والفنيين ، ولم يكن لهذه الطبقة أثر يذكر في ميدان العمل السياسي (٣٨).

وقد شهدت هذه البنية التقليدية للمجتمع العراقي تخلخلاً حقيقياً، نتيجة التأثيرات المختلفة للتطورات الداخلية التي عرفها العراق مع بداية القرن الماضي، فلقد نمت المصالح التجارية البريطانية منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، وذلك عبر إدخال وسائط النقل الحديث ذات الدفع البخاري

إلى انهيار العراق، الأمر الذي أسهم في تحقيق تقدم ملموس على صعيد الاعتماد المتبادل بين عالم المدن وعالم العشائر، فضلاً عن ربط الحركة التجارية العراقية مع السوق البريطانية والأسواق الأجنبية الأخرى، كما ربط العراق بالاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي كان مركزه في أوروبا الغربية آنذاك، ولا شك أن هذه العملية قد نقلت العراق من اقتصاد الكفاف إلى بداية التوجه نحو اقتصاد السوق والإنتاج السلعي الرأسمالي، كما أصبحت الشركات البريطانية هي المتحكمة في وسائل النقل النهري، خصوصاً بعد افتتاح قناة السويس في العام ١٨٦٩، وهو ما قاد إلى تدفق السلع الصناعية البريطانية إلى السوق العراقية، وبخاصة السلع القطنية والصوفية، الأمر الذي أدب إلى ضرب الصناعة التقليدية العراقية، وإلى بداية تغلغل النفوذ البريطاني في العراق، أما التطور الثاني فقد جاء متزامناً مع الانقلاب العثماني في العام ١٩٠٨ وبداية تشكل الأحزاب السياسية الحديثة و تزايد عدد الشباب العراقيين الملتحقين بمدارس التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، وانتشار الكتب، وتزايد إصدار الصحف والمجلات، وقد نما صراع بين المعارضة التقليدية وفئة الانتاج العراقية الجديدة المنحدرة من الطبقة الوسطى، وكانت المادة الرئيسة للصراع المسائل الأساسية للقومية الحديثة، ولموقع الدين في المجتمع والعلمانية، والحرية السياسية، والولاء في الدولة الحديثة، وهي كلها مواضيع تتعلق أساساً ببداية إرساء مقومات المجتمع المدني الحديث ومشكلة الأحزاب السياسية الحديثة اللبنة الأولى في بناء المجتمع المدني على الرغم من أن هذه الأحزاب كانت امتداداً وفروعا للأحزاب التي تشكلت في تركيا، غير أنه مع تنامي المعارضة العربية لسياسة التتريك التي كان يمارسها الاتحاديون، وازدياد حدة التناقض القومي بين العرب والترك، اقتنع القوميون العرب في العراق مع مرور الزمن بالتخلي عن ارتباطهم بالأحزاب السياسية التركية وتشديد مطالبهم باللامركزية وهكذا تشكلت جمعية جديدة في أواخر ١٩١٢ تحت اسم جمعية النادي الوطني^(٣٩)، أن بروز ظاهرة تشكل الأحزاب السياسية في العراق كان قد تم دون الاستناد إلى حامل اجتماعي طبقي فاعل حقيقي، لأن الطبقة البرجوازية العراقية كانت ممثلة بفئة كبار التجار والملاكين العقاريين الذين كانت مصالحهم تجعلهم مرتبطين بالغرب الاستعماري، وفي ظل غياب الطبقة البرجوازية الكلاسيكية الصاعدة كطبقة اجتماعية حاملة لنظام إنتاجي قادر على الانتقال بالاقتصاد في العراق من نمط الإنتاج الأسوي إلى نمط الإنتاج الصناعي التجاري، وهكذا لم تقدم الحركة السياسية في العراق الأطروحات الفكرية بشأن الحداثة، وفكرة الديمقراطية، والمجتمع المدني كعناوين لدفاع البرجوازية عن حريتها ومصالحها، لكننا نستطيع تلمس إرهابات المجتمع المدني العراقي الحديث في أيام ثورة العشرين التي اندلعت ضد الاستعمار البريطاني، لأن هذه الثورة كانت تعبر عن تنامي الشعور

الوطني عند الشعب العراقي ، لكي يصبح فيما بعد الرافعة الحقيقية لحل باقي المسائل الأخرى ولعل أهمها المسألة الديمقراطية الحاضنة الحقيقية لبناء المجتمع المدني الحديث ، القادر على تحقيق وحدة مجتمعية متماسكة لجميع الطوائف والمكونات المتعايشة في المجتمع العراقي على قاعدة بناء المواطنة الحرة .

المبحث الثاني : منظمات المجتمع المدني بعد الاحتلال الأمريكي :

كثر الحديث منذ سبعينيات القرن العشرين عن المجتمع المدني ، نشاط يعبر عن السعي الحثيث لتقوية النسيج الاجتماعي المعتمد على تعدد الأنشطة القائمة على أهداف مجتمعية ، يقوم بها أفراد المجتمع بصورة مستقلة عن تسلط الدولة ، وأنشطة المجتمع متعددة ومتنوعة وتشمل جميع قطاعات المجتمع وطبقاته واهتماماته ، ولهذا فان (المجتمع المدني) الحيوي هو الذي يتمكن أفرادها من تكوين أعمالهم الجماعية وممارسة أنشطتهم بصورة مستقلة عن مؤسسات الدولة ، لكن ضمن حكم القانون الدستوري العادل والمقبول من المجتمع ^(٤٠) ، وعودة الحديث عن المجتمع المدني جاءت في بعض أوجهها رداً على سلطة الحزب الواحد في الدول الاشتراكية ، كما استخدم في الدول الرأسمالية رداً على بيروقراطية القرارات ، وضد اقتصاد السوق ، أما في البلدان النامية فكان رداً على ديكتاتوريات الحكومات وعلى البنى العضوية التقليدية في آن واحد ^(٤١) .

ونتيجة لمجموعة من الظروف السياسية وبسبب من طبيعة النظام السياسي الشمولي الذي تتأوب على العراق منذ تحوله إلى النظام الجمهوري ، لم يطلع المجتمع العراقي على عمل منظمات المجتمع المدني ، لهيمنة الدولة وسيطرتها المركزية على إدارة شؤون البلاد ، وتحول المنظمات التي يمكن أن تنطوي تحت مسمى المجتمع المدني ، إلى (منظمات واجهية) للحزب الواحد الذي يحتكر السلطة والقوة والموارد والبشر ، وإزاء هذه الحقيقة فأن تجربة العمل بهذا النوع من المنظمات في مفهومها العام هي تجربة حديثة على المجتمع العراقي ، على الرغم من قدم هذه المنظمات في بقية دول العالم ، ولاسيما السائرة منها في طريق الديمقراطية .

تاريخيا كانت الأنشطة الاجتماعية محصورة عموماً بالمؤسسات الدينية، وبعض الأعمال المحددة التي يؤديها القطاع العام (وهي عامة في الأساس وتتمثل بالعطاء للمحتاجين) فضلاً عن الظروف القاسية التي عاش فيها الشعب العراقي طوال العقود الماضية وما رافقها من حصار ثقافي واقتصادي شامل ، حال دون الاطلاع على تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال والدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني .

وإذا كانت هذه المنظمات تواجه بالرفض وبفرض الشروط الصعبة ، فإن الحاجة لها عميقة في وقتنا الحاضر الذي يشهد انسحاباً ملحوظاً للدولة ولمؤسساتها واختلالاً واضحاً في أداء الدولة لوظائفها ، بسبب من سياسات الاحتلال الأميركي وقراراته المرتجلة التي أصابت أنشطة الدولة في الصميم وألحقت الشلل التام بها وبوظائفها (٤٢) .

وبعد أن كان عمل المنظمات القائمة قبل الاحتلال الأميركي محصوراً بالأعمال الخيرية والدينية عبر منظمات خيرية دينية تقتصر إلى الشفافية في عملها مع افتقاد التنسيق والتعاون فيما بينها وعدم وضوح الرؤيا بشأن تكوينها ، مما جعلها على العموم منظمات جامعة في نشاطها ، وهي حصيلة منطقية لضعف التجربة وحدائتها والواقع السياسي المركزي المتشدد الذي لم يسمح بالتوسع في النشاط المدني ، وقد دفعت هذه الظروف غير الملائمة ببعض الناشطين في هذا المجال إلى اعتماد التشكيلات غير الحكومية (المحلية والأجنبية) لتعمل خارج مناطق السيطرة الحكومية بما في ذلك مناطق كردستان العراق ، ويؤكد تقرير حكومي " بعد عام ٢٠٠٣ منح المجال أمام المواطنين عامة لإنشاء منظمات غير حكومية لتعمل في كافة المجالات الإنسانية والمدنية ، وعلى وفق شروط بسيطة وميسرة ، ووصل عددها إلى (٢٥٣٥) منظمة كما يتضح ذلك من بيانات الجدول (٢) (٤٣) .

وتحتل المنظمات العراقية نسبة (٩٥%) من إجمالي المنظمات المدنية ، بعد أن كان عددها قليلاً جداً ، على حين احتلت المنظمات الأجنبية نسبة (٥%) من الإجمالي في عام ٢٠٠٤ وأوضحت بيانات حكومية " إن عدد المنظمات المسجلة والمرخصة للعمل بلغ (٧٣١) منظمة تشكل نسبة (٢٨,٨%) من إجمالي المنظمات ، على حين احتلت المنظمات غير المسجلة نسبة (٧١,٢%) (٤٤) .

وبلغ عدد المنظمات العراقية المسجلة (٦٤٦) منظمة وبنسبة مقدارها (٢٦,٨%) من إجمالي المنظمات العراقية البالغ عددها (٢٤١١) منظمة ويمثل الباقي (٧٣,٢%) المنظمات غير المسجلة والبالغ عددها (١٧٦٥) منظمة ، وتشترك مع هذه المنظمات منظمات أجنبية بلغ عددها (١٢٤) منظمة المسجل منها (٨٥) منظمة وبنسبة (٦٨,٥%) وغير المسجلة (٣٩) منظمة وبنسبة (٣١,٥%) .

وتشير البيانات الحكومية إلى أن إجمالي عدد منظمات المجتمع المدني البالغ (٢٥٣٥)

التفاصيل	العدد	المسجلة	%	غير المسجلة	%
إجمال عدد	2535	731	28.8	1804	71.2
المنظمات المحلية	2411	646	26.8	1765	73.2
المنظمات الأجنبية	124	85	68.5	39	31.5

منظمة قد توزع على سبعة عشر مجال عمل داخل العراق ، وفي مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والطبيعية وغيرها ، ويظهر في بيانات الجدول (٢) أن المنظمات التي تقدم خدماتها في مجالات متعددة وتمارس أكثر من نشاط قد احتلت المرتبة الأولى من حيث عددها البالغ (١١٢٠) منظمة وبنسبة (٤٤%) من إجمالي عدد المنظمات المسجلة وغير المسجلة تليها بالمرتبة الثانية المنظمات التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية حيث بلغ عددها (٢٥٦) منظمة وبنسبة (١٠%) من الإجمالي، واحتلت المرتبة الثالثة المنظمات العاملة في مجال الخدمات العامة والبنية التحتية إذ يصل عددها إلى (١٠٣) منظمة وبنسبة (٤%).

الجدول رقم (٢)

إجمالي عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة وغير المسجلة.

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي- مركز تسجيل المنظمات غير الحكومية .

ت	مجال الاختصاص	عدد المنظمات	الأهمية النسبية %
1	قضايا المرأة	89	3,5
2	شباب ورياضة	56	2,5
3	إسكان	28	1
4	زراعة	75	3
5	فن وثقافة	119	4,6
6	ديمقراطية ودكومية	72	3
7	تطوير اقتصادي	98	4
8	تعليم عالي	86	3,4
9	بيئ	41	2
10	معوقي	45	2
11	حقوق الإنسان	161	6,3
12	مساعدات إنسانية	256	10
13	إعلام	21	1
14	رعاية أطفال وأيتام	77	3
15	صحة عامة وطب	83	3
16	خدمات عامة بنية تحتية	103	4
17	متعددة وأكثر من نشاط	1120	44
18	الإجمالي	2535	100

المجتمع المدني والصحافة المبحث الأول: المجتمع المدني والصحافة

المبحث الثاني : علاقة المجتمع المدني بظاهرة الرأي العام

المبحث الأول : المجتمع المدني والصحافة :

تجمع معظم الأدبيات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني على تصنيف وسائل الاتصال الجماهيري مكوناً من مكونات المجتمع المدني ، ويذهب بعض الباحثين إلأن الاتصال يتعدى كونه وسيلة للترابط والتماسك الاجتماعي ، ليكون حلاً لكثير من مشكلات الإنسان، كما أن الاتصال يعني تأسيس جماعة أو تحقيق مشاركة ، وبمعنى آخر يعني النقاء الأفكار والعقول من خلال رموز مشتركة في أذهان المشاركين ، وتملك وسائل الاتصال تأثيراً في تشكيل الفكر البشري وتوجيه النشاط الاجتماعي، ومع التطور الكبير في وسائل الاتصال، بدأت مضامين ووظائف جديدة لعملية الاتصال أصبحت معها وسائل الاتصال أدوات للتفكير والمشاركة والأخذ والعطاء ، أي أنها تحولت إلى مجالات حياة يتعايش فيها الأفراد والجماعات

بشأن عمل مشترك أو مشروع جامع^(٤٥)، كما أن وسائل الإعلام تعد من المصادر الأساسية للمعلومة ، والتي يبني عليها الفرد مواقفه وتقوم عليها اتجاهات الجماعة حيال الأحداث الجارية ، سواء بالقبول أو الرفض ، حيث تتولى وسائل الإعلام الدور الملموس في تشكيل موقف الجمهور المتلقي من القضايا المطروحة ، ولا يتوقف ذلك عند تغيير الاتجاه والموقف من القضايا العامة أو الأحداث المثارة ، بل يمتد إلى القيم وأنماط السلوك ، مما يعني أن الإعلام عامل مؤثر على التحول .

وتتطلب من قدرة وسائل الإعلام على مخاطبة جماهير عريضة في وقت واحد ، إمكانية التوجيه الجماعي نحو هدف أو قضية معينة ، واستنهاض الرأي العام لعمل ما سلباً أو إيجابياً، وبث مشاعر معينة تحرك الجماهير نحو سلوك أو قرار محدد ، ويمتلك الإعلام تأثيراً وفاعلية على المجتمع الإنساني من خلال وسائله المعروفة ، ولاشك أن لكل وسيلة خصائصها في التأثير وفق الجمهور المتعامل معها فالصحافة تتعامل مع قراء لهم ثقافة ما واهتمامات قومية وسياسية^(٤٦)، وتعد الصحافة المكتوبة من أقدم وسائل الاتصال الجماهيري بما تمتلكه من تأريخ يناهز أربعة قرون إذا ما سلمنا أن عام (١٦٠٩) ، هو عام ولادة الصحافة - الدورية الأسبوعية المطبوعة في العالم^(٤٧)، والصحيفة التي شهدت تغيرات طويلة ومعقدة في المجتمعات

الإنسانية أدت إلى إرساء دعائم الصحافة وتقاليدها التي جعلت الصحيفة منذ البداية ، ساحة للحوار العام والاحتجاج والتعليق السياسي^(٤٨).

شروط الصحافة المدنية :

اشتهر عن والتر ليبمان، المعلق الصحفي الأميركي المميز في القرن العشرين قوله (الصحافة الحرة ليست امتيازاً بل ضرورة عضوية في مجتمع عظيم) ، الواقع انه بقدر ما ازداد المجتمع تعقيداً ، يقدر ما بات الناس يعتمدون أكثر فأكثر على الصحف والإذاعات والتلفزيون والانترنت للتمكن من متابعة الأنباء العالمية والآراء والأفكار السياسية ، واحد المؤشرات حول أهمية الإعلام الحر وخطورته يتبين في ان أول عمل تقوم به عادة القوى المعادية للديمقراطية ، عندما تستولي على السلطة في بلدها ، هو تكميم وسائل الإعلام والسيطرة عليها^(٤٩)، بل ان وسائل الإعلام المختلفة تعد من أهم العوامل المؤثرة في خط حياة المجتمعات وفكرها وقيمتها ، وبما ان وسائل الإعلام أصبحت منتشرة بشكل يفوق التصور فلا بد ان نتوقع لها دوراً حاسماً في عملية تطبيع النظام الاجتماعي^(٥٠)، وما لاشك فيه ان العمل الإعلامي الذي تؤديه أدوات الاتصال الاجتماعي ، يعد اليوم بحد ذاته (عملية اجتماعية، تبرز جوانبها بوضوح في التيارات المتعارضة والعديدة والتي بالرغم من تعارضها تتفاعل في آن داخل المجتمع ، ويؤثر بعضها في البعض ، وقد غدا واضحاً ان النقص الملحوظ والتحرير والتناقض الظاهر فيما تقدمه هذه الأدوات ما هو في الواقع إلا صدى للتغيير والتناقض الملحوظ داخل المجتمعات المعاصرة^(٥١).

والحقيقة ان الإعلام يلعب دوراً متميزاً في تعزيز مهام الهيئات الرسمية والأهلية المعينة بالمراقبة والمسائلة ، والمساهمة في تأسيس رأي عام شعبي راسخ لصالح تطبيق وحماية حقوق الإنسان ومقاوم لأي انتهاك لها^(٥٢)، وهناك علاقة جدلية مزدوجة ومتداخلة بين ديمقراطية وقوة الحكم الجيد ، وسيادة الحقوق المدنية والسياسية في مجتمع مدني منظم ، وان مهمة الإعلاميين ومؤسساتهم في المجتمع الديمقراطي ، هي حماية بنائه الديمقراطي والمشاركة بفعالية في صوغ الحقائق للناخبين ومتابعة المنتخبين ، وجعلهم دائماً عرضة للقيود أمام ناخبيهم ، معتمدين على الحقيقة و عرضها بموضوعية وحيادية ، ولا يمكن لغير وسائل الإعلام القيام بهذه المهمة^(٥٣)، ويمكن لنا القيام برسم بياني يربط بين درجة تقدم الدولة ونموها الديمقراطي والحضاري ، بدرجة كفالة حرية وسائل التعبير والإعلام فيها^(٥٤)، أي ان المطلوب ليس عدد وسائل الإعلام وأنواعها ، بل المطلوب قدر الحرية الذي تتمتع به هذه الوسائل ، لأن هذه الحرية تتيح فرصة اكبر لعرض المطالب على الملأ ، لكي تصبح معروفة لدى اغلب أجزاء المجتمع ، وقد شجع عرضها هذا على ظهور

مطالب جديدة، طالبت بها أجزاء من السكان ، لم تكن تطالب نسبيا بأية مطالب في السابق^(٥٥)، كما ان النقاش العلني العام هو الممارسة الأهم فيما يخص مسألة التداخل الدائم بين الاتصال والمنابر العامة ، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام العام ، كما ان وسائل الاتصال الجماهيري توفر فرصا متزايدة أمام الجمهور للمشاركة في النقاش وإبداء الرأي ، وهو ما يظهر بصورة واضحة في البرامج الحوارية ، وتسهم وسائل الاتصال في المجتمع المدني بصياغة المنابر الأخرى إلى حد كبير بما تقدمه من رصيد مشترك من المعلومات والثقافة التي يعتمد عليها المواطنون في نقاشاتهم اليومية مع غيرهم والنقاش لكي يحتاج إلى حصيلة مشتركة من المعرفة بين أطراف النقاش ، وأجهزة الإعلام هي أفضل المرشحين للوفاء بهذه الحاجة^(٥٦)، ويؤكد هذا الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام، أنها باتت أداة قوية من أدوات الحرية والديمقراطية ، ألا إن المهم هو ألا يتعرض الرأي العام للقصف بالأخبار والآراء من عدد محدود من المصادر الحكومية ، والأهم ان يصحب ذلك المزيد من الدعاية ، والمزيد من التعليم ، والمزيد من فرص الوصول إلى المعلومات التي يمكن للرأي العام المتعلم ان يتشكل على أساسها^(٥٧).

هناك صعوبة في فهم العلاقة التي تتسببها الأقطاب الثلاثة ، المجتمع المدني والإعلام- السلطة فيما بينها ، وان كانت هذه العلاقة تظهر أمانا جلية على مسرح الفضاء العام من خلال مفهوم زبقي مجرد اسمه الرأي العام ، وخاصة ان الفضاء العام يقوم بتحديد المناخ الاجتماعي والنظام السياسي والمنطق الاقتصادي السائد من ناحية ، وأطراف العملية الاتصالية من ناحية ثانية ، والأدوات الاتصالية من ناحية ثالثة ، وذلك يعني انه عملية مركبة ومعقدة ، وتعقيدها ناتج عن التراتبية التي تسود على جميع أطراف العملية^(٥٨). ويسهم الإعلام الحر في خلق مجموعة من النتائج ، لكن النتيجة الاجتماعية الأساسية للإعلام الحر ، هي تحرير الإنسان لا السيطرة عليه ، تجريده من الجهد ومن التوجيه المتميز ، كما ان انتشار المعلومات أمر ذو أهمية عظيمة في تنظيم مستوى التوتر الاجتماعي ، ووسائل الإعلام أشبه بالعامل الذي يراقب درجة الحرارة ، ففي وسعها رفع درجة الحرارة ، فالحرارة الاجتماعية مثلا برفع مستوى المطامح الاجتماعية^(٥٩)، كما ان شدة تأثير وسائل الإعلام لها علاقة طردية مع التفهم اللازم للبيئة الثقافية ، وهي تستطيع تركيز الانتباه ، وان تغذي المناقشات خلق مناخ فكري يحفز الناس على إعادة النظر في أمالهم وتطلعاتهم ، ويترك دور وسائل الاتصال الجماهيري في خلق نوع من (الترباط الاجتماعي) ، تأثيره في المشاركة الاجتماعية والسياسية ، وترى باحثة متمرسة ان الأفراد والجماعات التي تكون أكثر تعرضا لهذه الوسائل ، هم أكثر مشاركة في الحياة الاجتماعية ، ومن ثم تبلور الآراء والمواقف التي تترك بصمتها على الرأي العام^(٦٠)، وبهذا

يكون الإعلام عملية اجتماعية تؤدي وظائف ذات مصلحة عامة وفي مقدمتها المساعدة في التنمية القومية^(٦١). وينظر إلى وسائل الإعلام بوصفها مثقفا ومعلما ، وان وسائل الاتصال يمكن ان تستخدم لتعليم المواطنين مختلف المهارات وفي ظل ظروف معينة يمكن التأثير في سلوك المواطنين واتجاهاتهم^(٦٢)، ويلعب الاتصال متبادل الرسائل دورا ذا أهمية واضحة في عملية التغيير الاجتماعي ،أو الاتصال يتداخل مع عملية التغيير ومن يسيطر على وسائل الاتصال ، يمتلك أيضاً القدرة على التأثير الفعال في اتجاهات التغيير^(٦٣)، ومن اجل الوقوف بوجه الاحتكار التجاري لوسائل الإعلام وبوجه المركزية و البيروقراطية التي تحكم المؤسسات الحكومية ، قدم عدد من الباحثين آراء تروج لنظرية (المشارك الديمقراطي) ، وتؤكد هذه النظرية ارتباط وسائل الاتصال الجماهيري بالحياة الاجتماعية ، وتقدم للجمهور فرصا للوصول إلى مصادر المعلومات والأخبار والمشاركة فيها بشروط وضعها المتلقي أو الجمهور المستفيد من المعلومات ، وليس السلطة التي تتحكم بها^(٦٤)، ما يعني إتاحة الفرصة للجماهير لاستخدام وسائل الاتصال ضمن مفهوم حق الإعلام وحق الاتصال الأوسع مدى والمعترف بهما دولياً، وممارسة ذلك الحق من خلال حرية الإعلام، والحقيقة ان حق الاتصال يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر الحرية في المجتمع ، وحرية الإعلام خاصة ،هذا ما كفلته دساتير العالم كلها ، لكن هذا الاعتراف الدستوري لم يجد مرساته في الواقع المعاش ، وخاصة ان بعض الدساتير العربية ربطت (حريات الرأي والتعبير والطباعة والنشر) في كل الأحوال بقيود قانونية^(٦٥)، وغالبا ما يترافق الاعتراف بحق الاتصال وسعة القبول به ،بإشكالية بين السلطة السياسية والناس ، فالأولى تحاول التضييق عليه ، على حين يطمح الناس إلى توسيعه للحد الأقصى^(٦٦)، كما ان الاتصال عملية تنسم بالتعبير المستمر والعلاقة الفاعلة هو اتصال ذو اتجاهين بمعنى انه يتضمن عنصرين متفاعلين ، مرسلًا ومستقبلًا ولهذا فإن عملية الاتصال هي عملية اجتماعية لا يمكن ان تتم في عزلة الفرد ، ولكن لابد من فرد آخر أو أفراد آخرين حتى تتم عملية الاتصال ، والاتصال عملية نشأت مع نشأة الإنسان، وكانت ضرورة من ضرورات وجود وتطور ، ومن هنا فقد اخذ أشكالاً ووسائل ارتبطت بتطور المجتمع البشري ، ثقافة وفكرا وإبداعا ، وعلى الرغم من الوصول إلى نماذج متقدمة جدا لوسائل اتصالية فإن الوسائل القديمة كانت وما تزال عاملا في التجديد بل ان بعضها ما زال فاعلا باعتبارها وسائل مؤثرة في تشكيل الفكر البشري^(٦٧)، وتؤدي الصحافة في هذا السياق دورا مركزيا في عملية الانتقال الاجتماعي من المجتمع بصفته تجمعا سكانيا إلى المجتمع بصفته رأيا عاما مؤثرا^(٦٨).

المبحث الثاني : علاقة المجتمع المدني بظاهرة الرأي العام :

تستمد وسائل الإعلام المختلفة والمجتمع المدني شرعية وجودها من الرأي العام ، ويعد الجمهور الواعي حجر الزاوية في كافة المجتمعات المدنية وتساعد الصحافة الصارمة . إذا ما كانت نزيهة فيما يتعلق بالموضوعات محل اهتمام الرأي العام في ممارسة الضغط لتحقيق التغيير والتطوير^(٦٩)، ويعد الرأي العام جوهر الجماعة الاجتماعية وهو جوهر حي ، ويعد من الروابط المهمة للتركيب الاجتماعي طبقا لعلماء الاجتماع وعلم النفس^(٧٠)، وتتجلى هذه الأهمية أكثر إذا ما تذكرنا ان الرأي العام يمارس نشاطه من خلال مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية والجامعات والاتحادات والجمعيات المهنية والثقافية والفكرية والخيرية وغرف التجارة والصناعة وهي مؤسسات خارج الإطار الرسمي للحكومة وأصبحت في ظل النظام الدولي الجديد^(٧١)، تؤدي دورا في التأثير على العمل السياسي عن طريق ممارسة الرأي العام لنشاطه من خلال هذه المؤسسات والجمعيات للتعبير عن اتجاهاته ووجهات النظر المختلفة^(٧٢)، وبهذه الصورة .

فأن الرأي العام يتحول إلى المحرك الذي يحفظ للمجتمع الديمقراطي دورانه ، لان الرأي العام يشكل السياسة الحكومية في النظام الديمقراطي^(٧٣)، وقد ذهب الباحثون في موضوعة المجتمع المدني إلى حد دمج المجتمع المدني بالرأي العام ، أو عدة معبرا عن الرأي العام حيث يرى المفكر الايطالي الماركسي غر امشي أن وظائف المجتمع المدني تعني الرأي العام غير الرسمي (أي الذي لا يخضع لسلطة الحكومة)^(٧٤).

المجتمع المدني والرأي العام علاقة متلازمة :

لقد كانت القيم الرئيسية التي تشكل دعائم المجتمع الإقطاعي لأوروبي، تقوم على تأييد السلطة في يد الملوك والنبلاء والأمراء الإقطاعيين ورجال الكنيسة على السواء فالسلطة ،أيأ كانت ليس مردها إلى الإدارة الإنسانية بل هي سنة من سنن الله التي لا تأويل ولا تبديل لها وكانت هذه القيم تؤكد على إعلاء قيمة الإذعان والتسليم على قيمة الحرية ، وعلى ان الملكية كلها والحقوق كلها للسادة الإقطاعيين، وانه ليس على الاقنان إلا واجب العمل والتنازل^(٧٥) ، وكانت مراكز السلطة قبل الثورة الصناعية لم تفكر إطلاقاً بمحيطها من السكان كثيرا ،إلا عندما كانت تريد ان يستتب الهدوء بينهم و تحولهم إلى سكان مطيعين ومنتجين للمواد الغذائية والى مصدر للطاقة البشرية العسكرية^(٧٦)، ويرى باحث في الصحافة ان ظهور الرأي العام هو المَعْلَمُ الفاصل في تحول المجتمع المدني من تكتل قبلي أو بدائي إلى "مجتمع" حيث ان التطور الاجتماعي من المرحلة القبلية إلى "المجتمع" لا يحمل دلالاته التقدمية الصحيحة إلا عبر خلق تحول نوعي في البنية الاجتماعية الثقافية لان المجتمع بذاته

قد يظل تجمعاً سكانياً قديماً. فيما إذا لم يتحول ثقافياً إلى رأي عام ، بمعنى ان المجتمع قبل تطوره كراي عام هو وحده ظاهرة قائمة على النكتل القبلي والتقليدي^(٧٧)، وتكاد موضوعات المجتمع المدني وظاهرة الرأي العام تتلازمان حتى الظهور الزماني لهما فيروز الرأي العام الحديث يؤرخ بالقرن الخامس عشر بعد ظهور الدولة القومية بالتزامن مع انطلاق الثورة الصناعية والتقدم التقني الذي صاحبها وبضمنها تطور شبكة المواصلات التي ربطت بين الأجزاء المختلفة وقربت الناس ، خاصة بعد تطور المعارف والعلوم وظهور الصراعات بين القوى السياسية المختلفة ، وحيث كان لاختراع الطباعة دورٌ بارزٌ في تسهيل نشر أفكارها وترويج النقاشات بشأنها وقد أعقب نهاية القرن الخامس عشر ظهور عصر النهضة في أوروبا التي شهدت تطوراً خطيراً بخصوص الدور الذي كان على الرأي الجماهيري ان يؤديه^(٧٨).

الإطار العملي

المبحث الأول: تحليل مضمون صفحة الرأي في جريدة الصباح

مدخل عام :

ثمة من يقول ان وسائل الاتصال ليست مستقلة في عملها أبداً بل هي انعكاس لما تريده الأنظمة السياسية ، أي أنها في الأصل مجرد ترداد لما يريده السياسيون ، وبعبارة أخرى ان وسائل الاتصال هي أدوات مستغلة من قبل السياسيين^(٧٩)، لكن هذا الرأي فيه تبسيط كثير ، إذ ان الإعلام يسعى إلى هدف يريد تحقيقه ، وهذه الحقيقة تعني ان للإعلام مسارات محددة تمثلها السياسة الإعلامية أو ما يطلق عليه اصطلاحاً سياسية التحرير والمقصود بسياسة التحرير، هو انتقاء المواد الصحفية التي تتفق مع سياسة الصحيفة ، التي قد تكون ناطقة باسم الحكومة أو حزب من الأحزاب أو هيئة من الهيئات أو باسم صاحبها^(٨٠)، أن مفهوم سياسة التحرير ليس ثابتاً في كل الصحف وفي ظل الأنظمة بل هو مسألة نسبية ، فما تنشره صحيفة يمينية الاتجاه قد لا يجد له فرصة للنشر في صحيفة معتدلة أو يسارية ، وما يروج له حزب من الأحزاب أو حكومة ليس بالضرورة ان يكون متطابقاً مع صحافة الأحزاب والحكومات الأخرى ، بل ربما يكون متعارضاً ومتقاطعاً أحياناً^(٨١)، وهذا يفسر اختلاف الآراء والسياسات والمواقف في صحافة المجتمعات ذات الأنظمة الديمقراطية تبعاً لسياسة كل حزب أو فئة أي ان الصحيفة تروج للتيار الذي تمثله ، ويكون من سياسة الجريدة إبراز بعض المواد التي تهمها دون الأخرى^(٨٢). وإذا كانت الصحافة قد بدأت في بواكيرها الأولى كصحافة أخبار ، فأن ظهور الطبقة البرجوازية التي قادت حركة التنوير في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أسهم في نمو صحف الرأي التي نمت مع نمو الديمقراطية وانتشارها في البلاد الغربية وبنخفاض عدد الأميين وكان

ذلك بفعل تقدم التعليم العام ، لكن يبقى الخبر ممثلاً لحرية المعرفة في حين يمثل الرأي حرية التوجيه . وقد وجد الباحث ان من الواجب عليه توضيح هذه الفكرة المرتبطة بتنوع سياسات التحرير ، لتفسير الاختلاف الواضح بين الصحف التي شكلت مجتمع البحث في هذه الأطروحة ، حيث مثلت كل من الصحف الثلاث اتجاهها (٨٣) .

فصحيفة الصباح تناولت في مقالاتها المنشورة في صحيفة الرأي الجوانب والقيم الملازمة أو المتوافقة مع حركة الدولة وتوجهاتها ، لان الصباح تعكس إلى حد بعيد رؤى الحكومة ، كونها أي الصباح صادرة عن شبكة الإعلام العراقي ، وهي مؤسسة تمثل خدمة البث العام أما المؤتمر فهي صحيفة حزبية ناطقة باسم حزب المؤتمر الوطني العراقي ، وهو حزب ليبرالي ناشط في الحراك السياسي الساعي حينذاك إلى تأسيس العملية السياسية الجديدة التي أعقبت مرحلة تغيير النظام السابق، وإسقاطه من خلال الغزو الأميركي للعراق. ومن الواضح إن الأحزاب الليبرالية ومنها حزب المؤتمر الوطني العراقي ، تتبنى تنمية منظمات المجتمع المدني وترصينها ، طبقاً لقناعاتها السياسية التي ترى في المجتمع المدني الفاعل حصانة للديمقراطية وضمانة لاستمرارها ونجاحها ، وتأسيساً على ذلك فإن صحيفة المؤتمر معنية بالتنقيف والتوعية بأهمية دور منظمات المجتمع المدني . وتعكس صحيفة الزمان موقفاً مستقلاً ، لأنها صحيفة مستقلة ، لكنها في الوقت ذاته معنية بالحراك السياسي ، ومعنية بأن تحقق منظمات المجتمع المدني وجوداً حقيقياً وإن تأخذ تلك المنظمات دورها في التأسيس أو ان تتحول إلى ظل للدولة أو جزء من مؤسساتها .

المبحث الأول : تحليل مضمون صفحة الرأي في جريدة الصباح :

تعد جريدة الصباح واحدة من تشكيلات شبكة الإعلام العراقي ، وهي مؤسسة إعلامية تم تأسيسها بعد الغزو الأميركي للعراق ، كخدمة للبث العام ، وفكرة البث العام تعتمد على مبدأ تكفل الدولة أو الميزانية العامة بأعباء تشغيل خدمة البث العام من رواتب العاملين ومستلزمات إنتاج، على إن يتم اختيار هيئة قيادية لإدارة هذه الخدمة تسمى "مجلس اماناء" شبكة الإعلام ، ويتولى هذا المجلس رسم الخطط وتنفيذ السياسات وتوزيع المسؤوليات على مفاصل الهيئة وتشكيلاتها ، والشبكة غير خاضعة نظرياً لتوجيهات الحكومة أو لأية سلطة من سلطات الدولة، وتعمل على وجه مستقل عن أي من السلطات الثلاث المشكلة لسلطة الدولة .

انطلاقاً من حجم العينة الممثلة لمجتمع البحث والبالغة ١٢% من المجتمع تم اعتماد "١٨" ثماني عشرة صفحة من صفحات الرأي في الصباح ، وقد لاحظ الباحث عدم ثبات رقم الصفحة

السياسية فهي في الأغلب الصفحة رقم ثلاثة من الجريدة ولكنها صدرت في بعض الأحيان بنفس عنوان "السياسة" ولكن أخذت الصفحة الخامسة بدلاً من الصفحة الثالثة .
جدول رقم (٤) يبين صفحات العينة وعدد المقالات المنشورة في جريدة الصباح

عدد الصفحات	صفحات العينة	عدد المقالات المنشورة
١٤١	١٨	٦٥

إما فيما يتعلق بـقيم المجتمع المدني في جريدة الصباح فقد جاءت القيم التأسيسية في المقدمة بـ ١٨٦ تكراراً من أصل ٤٠٧ تكراراً ونسبة ٤٥.٧ % على حين احتلت القيم العامة التسلسل الثاني من حيث عدد التكرارات بـ ١٢٢ تكراراً ونسبة ٢٩.٩ % ، وجاءت القيم الوظيفية بالمرتبة الثالثة من حيث عدد التكرارات بـ ٦٥ تكراراً ونسبة ١٥.٩ % ، واحتلت القيم الحركية المرتبة الرابعة والأخيرة بـ ٣٤ تكراراً ونسبة ٨.٤ % انظر الجدول رقم (٥) .

ت	اتجاهات القيم	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	قيم تأسيسية	١٨٦	٤٥.٧ %
٢	قيم عامة	١٢٢	٢٩.٩ %
٣	قيم وظيفية	٦٥	١٥.٩ %
٤	قيم حركية	٣٤	٨.٤ %
	المجموع	٤٠٧	١٠٠ %

جدول رقم (٥) يبين اتجاهات القيم في جريدة الصباح

وتعكس هذه المعطيات رغبة القائم بالاتصال في جريدة الصباح في ترسيخ المفاهيم التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني ، ومحاولة إرساء روابط مشتركة مع التنظيمات التي تقع خارج حدودها ، وخاصة المؤسسات الممثلة لسلطات الدولة ، وقد عبر القائم بالاتصال في الصباح عن هذه الرغبة باحتلال القيم التأسيسية والعامة المرتبتين الأولى والثاني من عدد التكرارات .
مع الإقرار بدور المجتمع المدني ومنظماته في حركة المجتمع من خلال احتلال مجموعة القيم الوظيفية للمرتبة الثالثة وهي القيم التي تعد في صلب وظيفة المجتمع المدني ودوره كحاضنة لعملية التحول الديمقراطي ، وراعياً لحقوق الإنسان وضامناً للمشاركة الواسعة في العملية السياسية، ومدافعاً ضد تعسف الدولة من خلال إقرار مبدأ سيادة القانون وضمان ترسيخ مبدأ حق الاختلاف في

الرأي خيار أصيل في مقابل الرأي الواحد الذي يوسم الأنظمة الشمولية والديكتاتورية ومن هنا فإن القيم الوظيفية وترسيخها يعد ضمانه لعملية التحول الديمقراطي من جهة ، ويعطي دفعة قوية للعملية السياسية التي كانت حينذاك في طورها الجنيني ، وثمّ يمكن تفسير حرص القائم بالاتصال على الاهتمام بالمجاميع الثلاث من القيم بسعيه إلى تفعيل العملية السياسية الوليدة وصولاً إلى خلق المؤسسات الديمقراطية التي ستشرع لاحقاً الدستور الدائم إيذاناً بانبثاق السلطات الثلاثة الممثلة للدولة ، من خلال العملية الانتخابية المؤسسة للبرلمان كسلطة تشريعية رقابية ، واختياره لمجلس الرئاسة الذي سيسي طبقاً للدستور رئيساً للوزراء .

ومن واقع تراجع اهتمام القائم بالاتصال بالقيم الحركية للمجتمع المدني يمكن تأشير التطابق بين السياسة العامة لصحيفة الصباح ورؤية الحكومة التي ترى إن المجتمع المدني ومنظّماته يمكن إن تنفيذ في دعم العملية السياسية وفي توفير مستلزمات المشاركة الجماهيرية فيها ، مع السيطرة على ما اصطلح عليه حريات للمعارضة ، لأن هذه الحريات وممارستها يشكلان قيماً على الحكام ، ولو فسرنا الفارق الكبير في التكرار والنسب بين القيم التأسيسية والقيم الحركية لوجدنا إن اهتمام القائم بالاتصال بالقيم الأولى جاء أكثر بخمسة إضعاف اهتمامه بالقيم الثانية (١٨٦) ، تكرارات للقيم التأسيسية مقابل (٣٤) تكراراً للقيم الحركية ، وهذا يعني إن القائم بالاتصال يحرص على وجود قاعدة تنظيمية صحيحة لتشكيل منظمات المجتمع المدني تحترم الهيكلية وتحدد أشكال القيادة داخل منظمة المجتمع المدني ، وفق نظرة تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى للفائدة من خلال استثمار قدرات منظمات المجتمع المدني على حشد المواطنين وتنقيفهم بمتطلبات نجاح العملية السياسية ، وتأثير مشاركتهم على تحقيق هذا النجاح .

وإذا كان اتجاه القيم لتأسيسه قد احتل المرتبة الأولى في تكرارات جريدة الصباح بـ(١٨٦) تكرارات من إجمالي عدد التكرارات البالغ (٤٠٧) تكراراً ونسبة ٤٥.٧ % ، فإن توزيع مراتب القيم داخله قد سجل بتقدم الديمقراطية إلى المرتبة الأولى بـ(١٢٥) تكراراً من مجموع تكرارات الاتجاه التأسيسي البالغة (١٨٦) تكراراً ونسبة ٦٩.٩ % ، على حين جاءت العلمانية بالمرتبة الثانية بـ(٤٥) تكراراً ونسبة ٢٦.١ % ، بينما جاءت المواطنة بالمرتبة الثالثة بـ(٤٥) تكراراً ، ونسبة ٢٢.١ % واحتلت قيمة الحوار المرتبة الرابعة بـ(٩) تكرارات ونسبة ٤.٤ % وكانت المرتبة الخامسة والأخيرة من نصيب قيمة الطوعية بـ(٤) تكرارات ، ونسبة ١.٩ % ، انظر الجدول رقم (٦) .

القيمة	عدد التكرارات	نسبتها المئوية
١ الديمقراطية	١٢٥	٥٤.٨%
٢ العلمانية	٤٥	١٩.٧%
٣ المواطنة	٤٥	١٩.٧%
٤ الحوار	٩	٣.٩%
٥ الطوعية	٤	١.٧٥%
المجموع	٢٢٨	١٠٠%

الجدول رقم (٦) يبين عدد تكرارات القيم التأسيسية في جريدة الصباح ونسبتها المئوية. وقد جاءت القيم العامة في المرتبة الثانية في تسلسل جدول الفئات الرئيسة في جريدة الصباح و(١٣٨) تكراراً من إجمالي عدد التكرارات البالغ (٤٠٧) تكراراً ونسبة ٢٩.٩%، واحتلت الحرية المرتبة الأولى بـ(١١٩) تكراراً من (١٣٨) تكراراً ونسبة ٨٦.٢% في حين جاءت العقلانية بالمرتبة الثانية بـ(١٠) تكرارات ونسبة ٧.٢%، بينما جاءت الموضوعية بالمرتبة الثالثة بـ(٩) تكرارات ونسبة ٦.٥%، انظر الجدول رقم (٧).

ت	القيمة	عدد التكرارات	%
١	الحرية	١١٩	٨٦.٢%
٢	العقلانية	١٠	٧.٢%
٣	الموضوعية	٩	٦.٥%
	المجموع	١٣٨	١٠٠%

جدول رقم (٧) يبين عدد تكرارات القيم العامة ونسبتها المئوية في جريدة الصباح وجاء اتجاه القيم الوظيفية كفئة رئيسية في المرتبة الثالثة من حيث التكرارات في جريدة الصباح بـ(٦٥) تكراراً من إجمالي عدد التكرارات البالغ (٤٠٧) تكراراً ونسبة ١٥.٩%. واحتل حق الاختلاف كقيمة المرتبة الأولى بـ(٣٢) تكراراً من إجمالي التكرارات البالغ (٧٣) تكراراً ونسبة ٤٣.٨%، واحتلت حقوق الإنسان المرتبة الثانية بـ(٢٥) تكراراً ونسبة ٣٤.٢%، في حين جاءت قيمة المشاركة بالمرتبة الثالثة بـ(٩) تكرارات ونسبة ١٢.٣%، بينما جاءت سيادة القانون بالمرتبة الأخيرة بـ(٧) ونسبة ٩.٥%، انظر الجدول رقم (٨).

ت	القيمة	عدد التكرارات	%
١	حق الاختلاف	٣٢	٤٣.٨%
٢	حقوق الإنسان	٢٥	٣٤.٢%
٣	المشاركة	٩	١٢.٣%
٤	سيادة القانون	٧	٩.٥%
	المجموع	٧٣	١٠٠%

جدول رقم (٨) يبين عدد تكرارات القيم الوظيفية ونسبتها المئوية في جريدة الصباح.
إما بالنسبة للقيم الحركية في جريدة الصباح فقد شكلت مجموعها (٣٤) تكراراً من إجمالي التكرارات
البالغ (٤٠٧) ونسبة ٨.٤% واحتلت المرتبة الرابعة في تسلسل تكرارات القيم.

ت	القيمة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	التعددية	١٨	٤٠.٩%
٢	النقد	٨	١٨.١%
٣	فصل السلطات	٨	١٨.١%
٤	الشفافية	٦	١٣.٦%
٥	الرقابة والمساءلة	٤	٩%
	المجموع	٤٤	١٠٠%

جدول رقم (٩) يبين تكرارات القيم الحركية ونسبتها المئوية في جريدة الصباح ويقدم الجدول رقم (٩)
توضيحاً لعدد تكرارات كل قيمة من القيم الحركية ، اذ احتلت التعددية المرتبة الأولى بـ(١٨) تكراراً
من إجمالي التكرارات البالغ ٤٤ تكراراً ونسبة ٤٠.٩% بينما حصلت كل من قيمة النقد وفصل
السلطات على نفس العدد من التكرارات وهو (٨) تكرارات لكل منهما ونسبة ١٨.١% وجاءت
الشفافية بالمرتبة الرابعة بـ(٦) تكرارات ونسبة ١٣.٦% في حين احتلت الرقابة والمساءلة الترتيب
الأخير بـ(٤) تكراراً ونسبة ٩% من إجمالي تكرارات الاتجاه البالغة ٤٤ تكراراً والتي تشكل ما نسبة
٩.٦% من الحجم الكلي للتكرارات في جريدة الصباح .

• تفسير نتائج التحليل :

ومما يتقدم يتضح إن القائم بالاتصال في جريدة الصباح سعى إلى تثبيت ما يأتي :

أولاً: تأكيد الحرص على إقامة منظمات مجتمع مدني ، وربط هذه المنظمات بهدف العملية السياسية الناشئة حينذاك ، من خلال التأكيد على الديمقراطية قيمة سائدة في الاهداف التأسيسية ، وتحديد التوجه العلماني لتلك المنظمات بديلاً عن التقوقع الطائفي والعرقي ، مع إعلاء شأن المواطنة ، لتقديم مجتمع مدني ذا توجه علماني يضع المواطنة هوية فوق الهويات الفرعية في المجتمع .

وبعكس تدني مرتبة قيمتي الحوار والطوعية اللتين جاء تسلسلهما في المرتبة الرابعة والخامسة ، اهتمام القائم بالاتصال في جريدة الصباح بدور منظمات المجتمع المدني كمؤسسات للتنقيف والحشد الجماهيري من اجل إنجاح العملية السياسية ، وتغاضيه عن قيمتي الحوار والطوعية اللتين تشكلان قيمة أساسية لازمة لنشوء المجتمع المدني ، والذي تتفق الكثير من أدبيات المجتمع المدني على وصف منظماته ، بأنها تشكيلات تطوعية حرة قائمة على الحوار .

ثانياً: حاول القائم بالاتصال في جريدة الصباح أن يعكس الأجواء السائدة بعد سقوط النظام السابق ، وهي أجواء كانت تعد بالحرية لذا جاء استخدام قيمة الحرية متنوعاً في أهدافه ولم يكن محصوراً باستخدامها قيمةً من قيم المجتمع المدني ، وقد أسهم هذا التداخل أو الازدواج في استخدام (الحرية) إلى علو مرتبتها في التكرارات على حين نجد تدنياً في تكرارات قيمتي العقلانية والموضوعية ، ما يعكس عدم وضوح فهم القائم بالاتصال لها تبين القيمتين ، ودورهما في تأسيس علاقة واضحة مع سلطات الدولة ، لأن أي حوار بين طرفين يفتقد الرؤية العقلانية والحوار الموضوعي مصيره الفشل أو الصدام ، فكيف الحال إذا كان مثل هذا الحوار يجري بين الدولة والمجتمع المدني ؟ وكلا الطرفين في حوار متصل ، ولا يمكن لهما أن يقطعا هذا الحوار ، لأن القطيعة تعني انهيار العلاقة واللجوء إلى خيارات أخرى ليست في مصلحة البناء الديمقراطي ما يلحق أضراراً بالتحول الديمقراطية القائمة على أساس التحول الديمقراطي .

ثالثاً: إن القائم بالاتصال في جريدة الصباح منح حق الاختلاف هذه المرتبة المتقدمة من بين مراتب القيم الوظيفية ، لارتباط هذا الحق بعملية التحول الديمقراطي ، حيث إن جوهر الديمقراطية يقوم على الرأي والرأي الآخر ، واحترام الاختلاف في الرأي ، والاعتراف بالآخر وعدم تهيمشه أو إقصائه ، ويبدو أن هذه الرؤية كانت موجودة في ذهن القائم بالاتصال هدفاً عاماً وجزءاً مهماً من متطلبات الانتقال من المرحلة الشمولية إلى المرحلة الديمقراطية ، والإرادة الواحدة على المرحلة الشمولية ، حيث هيمن الرأي الواحد والإرادة الواحدة على مقاليد الأمور وعلى مجمل اتجاهات الحياة في المجتمع كما أن إعطاء حقوق الإنسان المرتبة الثانية ، جاء ليؤكد القائم بالاتصال في جريدة الصباح من خلاله ، على إن عصراً جديداً قد بدأ ، تصان فيه كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية ، وإن هذه

القيمة هي من القيم اللازمة لتحقيق التحول الديمقراطي ، إذ لا يمكن للمواطن إن يبني تجربة ديمقراطية وهو فاقد لحقوقه وحرياته الأساسية . وجاءت المشاركة في المرتبة الثالثة ، لتوضح أهمية هذه الوظيفة في الحياة الداخلية للمجتمع المدني وفي السياق العام لحركة المجتمع ، لان التحول الديمقراطي وتحقيق الانجازات الديمقراطية لا يمكن إن يتم دون تحقيق مشاركة المواطنين أفراداً وجماعات .

إما سيادة القانون فقد جاءت في المرتبة الأخيرة ، لان القائم بالاتصال واتساقا مع سياسة التحرير في جريدة الصباح الممثلة أو القريبة من توجهات الدولة ، يرى إن هذا الواجب يقتصر على أجهزة الدولة وان إرساء القانون يقع على عاتق أجهزتها المعنية بهذا الشأن ، وفي هذه الرؤية تبين واضح لرأي الدولة ، وتجاهل بين لدور المجتمع المدني ومنظماته في التصدي لتعسف سلطات الدولة على المواطنين أفراداً وجماعات .

رابعاً : إما فيما يتعلق بالقيم التي لم يولها القائم بالاتصال في الصباح أهمية كبيرة ، وحاول التعامل معها على أساس ما يفيد الوضع العام ، حيث اقتطعت التعددية وعددها ما يقارب نصف عدد التكرارات ، والتعددية ليست قيمة ضرورية لمنظمات المجتمع المدني فحسب وإنما هي ضرورية للعملية السياسية التي كانت في بداياتها حينذاك والتي كان يعد لتأسيسها على وفق شروط التحول الديمقراطي ، الذي يتطلب وجود تعددية سياسية وحزبية تسهم في بناء التجربة الديمقراطية ، لذا جاء الاهتمام بالتعددية في رسائل القائم بالاتصال في الصباح جزء من الاهتمام العام بشروط التحول الديمقراطي .

• النتائج:

أولاً: تعكس المعطيات السابقة رغبة القائم بالاتصال في إرساء دعائم مجتمع مدني سليم قائم على أسس تنظيمية واضحة تحدد فيها هيكلية القيادة وتمارس فيها الحياة الداخلية على وفق الأساليب الديمقراطية وتحدد العضوية وطرق الانتساب وفقاً لشروط تتباعد عن الانحياز العرقي أو الديني وبما يعطي قيمة المواطنة ، وصدقية هذا الاستنتاج تتبع من عدد تكرارات اتجاه القيم التأسيسية البالغ (٤٨٥) تكراراً ومن النسبة المئوية البالغة (٤٥%) وهي من حيث عدد التكرارات ومن حيث نسبها المئوية تكاد تزيد بنسبة الضعف عن عدد ونسبة القيم العامة انظر الجدول رقم (٢٢) .

ثانياً : يفسر اتجاه القيم العامة واحتلاله المرتبة الثانية بـ " ٢٥١ " تكراراً ونسبة (٢٣.٣%) على انه يعكس رغبة القائم بالاتصال في التأكيد على العلاقة بين المجتمع المدني وسلطات الدولة ، وبما يقدم موقفاً متناسقاً بين الطرفين.

جدول رقم (٢٢) يبين ترتيب اتجاهات القيم ونسبها المئوية في العينة الكلية.

النسبة المئوية	التكرارات	اتجاه القيم
٤٥%	٤٨٥ تكراراً	القيم التأسيسية
٢٣.٣%	٢٥١ تكراراً	القيم العامة
٢٠.٢%	٢١٨ تكراراً	القيم الوظيفية
١١%	١١٩ تكراراً	القيم الحركية
١٠٠%	٧٠٧ تكراراً	المجموع

ثالثاً : يرى الباحث أن موقف القائم بالاتصال ينبع من فهم الاستجابة لرغبات الجمهور باعتبار هذه الاستجابة من أهم المعايير التي تستند إليها " القيم الإخبارية " لأن هذه القيم تؤثر على العاملين في وسائل الإعلام ، سواء في اختيار المواد أو الأخبار أو الآراء التي يتيحون لها الفرصة للنشر ، أو صياغتها والتعبير عنها^(٨٤)، وهذا يعني أن الوسائل الإعلامية تعبر عادة عن اتجاهات الرأي العام الموجود فعلاً في تلك الجماعة أو إن تلك الأجهزة الإعلامية تعمل على تكوين تلك الآراء العامة ، فهي إذن تأخذ من الرأي العام وتعطيه وتتأثر به و تؤثر فيه ، وتقود الجماعة وتنفذ ألبها^(٨٥)، أي إن القائم بالاتصال وضع في حسابه الاتجاه السائد حينذاك وارتباطه ببدايات تأسيس العملية السياسية وما تعنيه من استحقاقات سياسية مصيرية لأنها ستحدد صورة المستقبل السياسي للبلد ، من خلال إقرار الدستور والمؤسسات التمثيلية المنبثقة عن الدستور ويرى الباحث إن القائم بالاتصال أجرى موازنة دقيقة لخلق توافق بين رؤية الجمهور الممثل للرأي العام السائد إزاء خطوات بناء العملية السياسية وبين تحديد المضمون الإعلامي الذي قام بصياغته ، وإن الرأي العام حينذاك أسهم في تحديد شكل الرسالة ، وشكل الوسيلة ، فهناك بين القائم بالاتصال والمتلقي رموزاً مشتركة ، وإن اخذ وضع المتلقي بنظر الاعتبار ، يعد ضمانه لنجاح كاتب المقال وشيوعه ، إذ يجب إن يكون معاشياً للحياة اليومية وبأخذ فكرة مادته الصحفية من بين الناس ، ورغم إن المقال يضم كمية غير قليلة من ذاتية الكاتب ، لكنه أيضاً ينقل للقراء ترجمة ردود أفعالهم بالنسبة لأهم الأحداث والموضوعات والمشكلات المطروحة على حياة الناس^(٨٦)، وهذا يؤدي بدوره إلى تحديد أو التزام القائم بالاتصال بما يراه مهماً للجمهور المتلقي من خلال الرأي العام السائد ، وهذه المعرفة هي التي تحدد شكل الرسالة وشكل الوسيلة لأن

تحديد شكلهما المناسب للرأي العام السائد لدى الجمهور والمناسبتين لبعضهما " الرسالة والوسيلة " والجمهور في ذات الوقت^(٨٧)، سيعني حدوث الاستجابة التي تعتمد في قوتها على نسبة التوافق بين أركان العملية الاتصالية ويتضح مما تقدم ما يأتي :

١- إن القائم بالاتصال سعى إلى ربط رسالته الإعلامية بحاجات الفرد داخل المجتمع ، وصاغ رسالته بطريقة تستدعي انتباه الجمهور وتربط الموضوع مع حاجات ذلك الجمهور .

٢- حرص القائم على اخذ فكرة المجتمع المدني من زاوية دورها في تأمين الحشد تجاه القضايا والاستحقاقات التي واكبت بدايات تأسيس العملية السياسية التي أفضت فيما بعد إلى التحول نحو الخيار الديمقراطي - التعددي ، وإلغاء الفكر الشمولي .

٣- قدم القائم بالاتصال اتجاه القيم العامة على اتجاهي القيم الوظيفية والقيم الحركية ، لأن هذا الاتجاه يمثل نقطة التقاء مشتركة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الممثلة لسلطات الدولة ، وأنه أيضا يحمل شحنة من القيم التوافقية التي يعد التركيز عليها وإبرازها ملائماً للجو السياسي العام وللرأي العام السائد ، والمنشغلان وقت ذاك بخطوات تأسيس العملية السياسية ، ووضع اللبنة الأولى على طريق التحول الديمقراطي .

● ملاحظات ختامية :

أولاً :

أبرزت نتائج تحليل المضمون جملة من المعطيات التي تستوجب المناقشة المعمقة ، ومن بين أبرز تلك المعطيات قلة عدد التكرارات لقيم تعد من القيم الأساسية للمجتمع المدني ، حيث حصلت قيمة الطوعية على "٤" تكرارات فقط من إجمالي التكرارات البالغة (١٠٧٧) ، تكراراً وبنسبة (٠.٣%) ، في حين يشير الباحثون إلى جملة خصائص تنسم بها التنظيمات المدنية في مقدمتها الطوعية والانقسام النسبي ، والتعبير السلمي عن الآراء والمواقف ، واحترام الآخر^(٨٨)، لا بل إن بعض التوصيات للمجتمع المدني ومنظّماته تقرنه بالعمل الطوعي ، إذ إن المجتمع المدني يشمل على المؤسسات الطوعية التي تعبر عن إرادة الناس ومصالحهم^(٨٩)، وإذا كانت الطوعية قد حصلت على هذه القيمة المنخفضة من التكرارات ، فأنها قد حصلت عليها من تكرارات جريدة الصباح في حين إنها حصلت على " صفر تكرار " في جريدة الزمان والمؤتمر، وجاءت الشفافية بالمرتبة الثانية من حيث قلة عدد التكرارات بـ " ١١ " تكراراً وبنسبة (١%) وهي نسبة متدنية أيضاً ، في حين حصلت العلمانية على^(٩٠)، تكراراً وبنسبة (١.٢%) ، في حين ترى بعض أدبيات المجتمع المدني فيها قيمة أساسية ،

إذ إن العلمانية الشاملة الحيادية تجاه جميع المعتقدات ، هي صفة أساسية من صفات المجتمع المدني، بل هي القيمة الأساس لباقي القيم، أساس المساواة والعدالة والتضامن والسلام ، وهي أيضا أساس الديمقراطية^(٩١)، ولم يكن حال الرقابة والمساغة بأفضل من العلمانية ، إذ حصلت على^(٩٢)، تكراراً وبنسبة (١٠.٣ %) ، كما حصلت قيمة النقد على "٢٩" تكراراً وبنسبة (٢٠.٦ %) ، ما يعني إن القائم بالاتصال حرص على إفراغ القيم الحركية من تأثيرها ، وعطل الوظيفة الحركية للمجتمع المدني الذي يملأ الفراغ الهائل بين الأسرة والدولة، ليس كحيز من التنظيمات، بل حيز من الوظائف الخلاقة فالمنظور هنا في الدرجة الأولى والمقام الأول هو الوظيفة وليس الجمعية أو المؤسسة ، انظر إلى الجدول رقم (١٦) .

ولم تكن قيم التعددية والمشاركة والحوار والعقلانية حاضرة بقوة في ذهن القائم بالاتصال ، في حين إن المميزات الأساسية للمجتمع المدني ، هي إمكانية الانضمام إليه طوعاً ، وإن تتم المساهمة فيه على أساس عقلائي ، ويتم اتخاذ القرارات بالمشاركة القائمة على الحوار وتبادل الرأي^(٩٣)، كما أن القيم ومبادئ مثل المبادرة والحرية ، والإرادة والتعددية ، والعقلانية ، تعد من المقومات الهامة لبناء مؤسسات المجتمع المدني^(٩٤)، ويعكس هذا الإهمال لقيم أساسية قصوراً في الفهم لدى القائم بالاتصال وتجاهلاً متعمداً سببه الانشغال بالعملية السياسية التي كانت تشهد بدايات تأسيسها حينذاك ما يعني إن القائم بالاتصال سعى لإبراز الدور التأسيسي للمجتمع المدني ومنظوماته من أجل استخدام منظمات المجتمع المدني كأدوات للحشد الجماهيري للمشاركة في الاستحقاقات السياسية المتمثلة بالانتخابات وبالإستفتاء على الدستور الدائم وصولاً إلى إرساء المؤسسات الدستورية المتمثلة للنظام الجديد في العراق .

ثانياً : لم تخلُ رسائل القائم بالاتصال من مساحة تشكيك بإمكانية ثبات قيم المجتمع المدني ، إذ على الرغم من المستقبل المشرق للديمقراطية ، تبقى مجرد طموح وهدف ، فلا توجد في الوقت الحاضر أدلة كافية على حتمية انتصارها^(٩٥)، أو إن الحاجة إلى التعددية لها أسبابها المنطقية التي من أهمها تخطي حالة الإفلاس السياسي لتجربة الحزب الواحد وفلسفته، لكن التجارب التعددية في العالم الثالث ومن ضمنها العراق هي في بداياتها ومن الصعب الحكم عليها في الوقت الحاضر^(٩٦)، وينتقل التشكيك أحياناً إلى صورة من التعميم ومحاولة إسقاط صور الماضي القريب على التجربة الجديدة لذا نستطيع أن نفهم لماذا لم تتسم مؤسسات المجتمع المدني "المفترضة" بأي دور واضح في الفراغ السياسي^(٩٧).

ثالثاً: نتضح ما تقدم أن الجرائد الثلاث أسهمت في تكرار المعلومات لرفع مستوى درجات التفاهم العام داخل المجتمع ، إذ تشخص وسائل الإعلام قضية الصراع باعتبارها تخص الجميع ، وتدفع الأفراد للبحث عن معلومات أكثر ، ومن ثم فإن التغطية الإعلامية تضفي الشرعية على الحوارات والمناقشات المتعلقة بالصراع ^(٩٨)، لكن مشكلة العمل الإعلامي المعاصر تكمن في إن الدافع الأقوى الذي يحفز الإعلاميين هو الرغبة في تقديم أفضل قصة خبرية وليس الرغبة في التعبير عن الأحداث أو تغطية القضايا التي تحوز أكبر الاهتمام ، وهذا يعني إن الإعلام الخبري ، الذي هو أساس تشكيل الرأي العام في العصر الحاضر ، تشكل الروايات بأكثر مما يشكله الخطاب العقلاني النقدي ^(٩٩)، لكن الرأي العام هو جوهر الجماعة الاجتماعية ، وهو جوهر حي ويعد من الروابط المهمة للتركيب الاجتماعي ، وتتجلى أهمية الرأي العام أكثر إذا ما تذكرنا انه يمارس نشاطه من خلال مؤسسات المجتمع المدني ^(١٠٠) ومما لاشك فيه إن وسائل الاتصال الجماهيري تؤدي دوراً أساسياً في بناء النسيج السياسي للديمقراطية ، لأنها أكثر الوسائل المتاحة انتشاراً ، ومن خلالها يعبر القادة عن وجهات نظرهم ، ويلتمسون حشد المساندة الجماهيرية لسياساتهم ^(١٠١)، وتقف الصحافة في مقدمة وسائل الاتصال الجماهيري ، بل أنها صارت اليوم جزءاً من نسيج الحياة اليومية للناس العاديين ، وصارت تلعب دوراً في نظام الاتصال المعاصر ، لا يستطيع أي بديل للصحيفة إن يلعبه ^(١٠٢)، في حين إن التعرض لوسائل الاتصال في الدول الحديثة التي تسعى نحو التنمية السريعة متعددة الأبعاد ، يعد احد مكونات التعبئة الاجتماعية ^(١٠٣)، وتحقق وسائل الإعلامالاتصال تأثيرات واسعة في هذا المجال ، لأنها تزود الفرد بخلاصات مميزة لقيم المجتمع ومستجداته ، ولأن الإنسان يحتاج عادة إلى تكوين حكمة الخاص إزاء أفراد أو قضايا أو سلوكيات في مجتمعه ، فإنه يستقي اغلب معارفه ومعلوماته التي تعينه على تكوين حكمة من وسائل الاتصال المختلفة ^(١٠٤)، إن خطورة تأثير وسائل الاتصال على الناس يأتي من خلال عملها على ترتيب أولويات لهم ، تكمن في اختصار الحصيلة المعرفية للجمهور على قضايا محددة ، إذ يسعى الإعلام أي إعلام إلى هدف مرسوم يسير عليه هو السياسة الإعلامية التي يتبعها ^(١٠٥)، وتتأثر هذه السياسة بمؤثرات شتى قد يكون الوضع السياسي والنقاشات السائدة فيه في مقدمة تلك المؤثرات ، وفي طبيعة ما يقدمه من رسائل اتصالية قد تتسق مع السياق العام أو تختلف عنه في بعض التفاصيل ^{١٠٦}.

● استنتاجات وتوصيات :

من خلال دراسة موضوع الصحافة العراقية وقيم المجتمع المدني توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات تمثلت بما يأتي :

١- إن بداية الاهتمام بفكرة المجتمع المدني ظهرت في الصحافة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، وإن هذا الاهتمام انصب على إن المجتمع المدني من حيث تشكيلاته ومؤسساته ، يقع خارج سيطرة الدولة ، وليس تابعا لها .

٢- ارتبط النوجه السابق في الصحافة بالحملة الشاملة ضد مخلفات النظام السابق السياسية منها والفكرية ، وربط تخلف منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما قبل الاحتلال، بتوجهات النظام ونظرته إلى المجتمع المدني ومنظماته " كواجهات " جماهيرية ومهنية للحزب .

٣- حرص القائم بالاتصال على توظيف القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني من اجل حشد الجماهير وعلى أوسع نطاق ، للمشاركة في الاستحقاقات السياسية التي رافقت عملية التحول الديمقراطي وتجاهل في الوقت عينه الوظائف الحركية للمجتمع المدني ، أو حرص على وضعها في آخر قائمة الأهمية ، على حين أن الوظائف الحركية والقيم الممثلة لها تعد السبب الأساسي في وجود المجتمع المدني ومنظماته كعامل ردع لهيمنة الدولة واستبداد سلطاتها .

٤- استجاب القائم بالأنصال لشروط ومتطلبات الحملة الدعائية والإعلامية الشاملة التي رافقت الشروع بتأسيس العملية السياسية ، وسعى إلى تأكيد دور منظمات المجتمع المدني كمثقف جماهيري من اجل نجاح تجربة التحول الديمقراطي ، وصولاً إلى إرساء شرعية دستورية وبناء مؤسسات الدولة الجديدة .

٥- عكست رسائل القائم بالاتصال إلى حد بعيد التوجهات والأفكار التي تبناها النظام السياسي الحاكم ، ما يؤكد أن وسائل الإعلام هي أدوات رئيسة تستثمرها السلطة لإيضاح توجهاتها وتثبيت ركيزتها السياسية .

٦- وفي كل الأحوال فإن وسائل الإعلام ملزمة أدبياً وسياسياً بأخذ موقف الرأي العام بنظر الاعتبار، حتى ولو تجاه مشكلات وقضايا بعينها ، خصوصاً وإن الجمهور المتلقي يعتقد بعض الآراء حين يعلم أنها تتفق مع رأي الأغلبية .

٧- إن وسائل الإعلام في العراق لما ترتق بعد إلى مستوى يتيح لها إرساء دعائم الثقافة المدنية ، وما زالت أنماط هذه الثقافة ومصادرها ومكوناتها غائبة بين السطور صفحات الجرائد ، أو مهشمة بسبب الهوموم الأمنية والسياسية التي أخذت وتأخذ حصة الأسد من الاهتمامات اليومية للصحافة .

٨- ونحن نعيش مرحلة التغيير في حياتنا السياسية فأن حقائق المجتمع المدني وضروراته، وما يرافقها من إشكالات مؤسسية وغياب البيئة القانونية ، تشكل أرضاً بكرًا للباحثين والدارسين كي يسبروا غور العشرات من القضايا المتعلقة والتفاصيل الغامضة لاستجلاء كوامنها وتقديم الحلول الناجعة بشأنها .

٩- إن هناك أكثر من حاجة إلى تحديد قانوني ملزم ، يمكن المجتمع المدني من ممارسة واجباته بفاعلية ، وبما يمنع من تحول منظماته إلى مجرد شاهد صامت ، أو مجرد مجموعات للعمل الخيري ، وهذا يتطلب إصدار قانون منظم لعمل مؤسسات المجتمع المدني لتمارس عملها ووظائفها في رقابة الدولة ومساقتها طبقاً لهذا القانون.

١٠- يحتاج العراق إلى سياقات محددة وواضحة وذات قوة قانونية ، لإرساء دعائم ممارسات الشفافية ، وعدم وضع أية عوائق قانونية أو إدارية أو اجتهادية أمام حق المواطنين أفراداً وجماعات في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأنشطة الدولة وحركتها .

١١- إن الحديث السائد عن المصالحة الوطنية يمثل مناسبة ملحة لتفعيل دور المجتمع المدني ، وإن تلمس الحل يجب أن يبدأ من العمل على ثقافة الاستبداد ، وتبني المفاهيم الديمقراطية وإن التشكيل الأقدر على تنفيذ مشروع العمل هذا يتحدد في المجتمع المدني التعددي الديمقراطي وعلى تقاليده في إدارة الاختلاف سلمياً ، والوصول إلى النتائج عن طريق الحوار وعدم إلغاء الآخر أو تهميشه أيًا كان هذا الآخر.

المصادر والمراجع

١. إبراهيم ، إسماعيل (الدكتور) ، فن المقال الصحفي - الأسس النظرية والتطبيقات العملية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠١.
٢. أبو زعرك، علي رمضان ، الديمقراطية والإعلام وتحقيق الحكم الرشيد ، منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية (موقع الكتروني) .
٣. الاتصال ودوره في النمو الثقافي ، شبكة المشكاة الإسلامية (موقع الكتروني).
٤. الإسلام والديمقراطية (مجلة) ، العدد ٥، حزيران / ٢٠٠٤ ، ص ١٠٦ .
٥. الأشقر ، أسد ، تأريخ سورية ، الجزء الأول ، مكتبة الغساني ، دمشق ، ١٩٧٨ .
٦. آل مانع ، فلاح حسن ، المجتمع المدني . دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .
٧. إمام ، إبراهيم ، فن الإخراج الصحفي ، ط ٢، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٧ .
٨. باقر، طه ، مقدمة من تاريخ الحضارات القديمة ، القسم الأول ، تاريخ العراق القديم ، من مطبوعات دار المعلمين العالمية ، بغداد ، د.ت.
٩. بطاطو، حنا ، العراق ، الكتاب الأول ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ت: عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .

١٠. بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - مركز تسجيل المنظمات غير الحكومية للعام ٢٠٠٣ .
١١. تايلور ، فيليب خصفلا العقول ، ت: سامي خيبة ، عالم المعرفة ، الكويت العدد ٢٥٦ ، نيسان ٢٠٠٠.
١٢. التهامي ، مختار (الدكتور) ، تحليل المضامين الدعائية بين النظرية والتطبيق ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٥.
١٣. تودوروف ، تأريخ الصحافة العالمية ، ت: د. أدب خصور ، المكتبة الإعلامية ، دمشق ، ١٩٩٠.
١٤. تيزني، الطبيب ، مقدمات أولية في الإسلام المحمدي الباكر ، دار دمشق ، دمشق، ١٩٩٤.
١٥. جاكوبز، رونالدن ، الاعراق ووسائل الأعلام والمجتمع المدني ، ت: بدر الرفاعي ، الثقافة العالمية (مجلة)، الكويت العدد ١٠٠ ، مايو - يونيو ٢٠٠٠.
١٦. جامعة لويزيانا ، المدخل في بحوث الاتصال الجماهيري ،مراجعة الدكتور نواف عدوان، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٨،
١٧. جواد ، عبد الستار (الدكتور) ، اتجاهات الإعلام العربي - دراسة في الإعلام الانكلو- أمريكي ، مركز التدريب الإعلامي ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ١٩٩٥.
١٨. حسين ، سمير محمد (الدكتور)، تحليل المضمون ، تعريفاته ومفاهيمه ومحدداته ، استخداماته الأساسية، وحداته وفئاته ، جوانبه المنهجية ، تطبيقاته الإعلامية ارتباطه ببحوث الإعلام والدعاية الرأي العام ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٩٦.
١٩. حماد، مجدي ، مداخله ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية.
٢٠. حماده ، بسيوني (الدكتور) ، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٣.
٢١. خضور ، أدب (الدكتور) ، مع صورة العرب في الإعلام الغربي ، المكتبة الإعلامية ، دمشق، ٢٠٠٢.
٢٢. خليل ، عادل غفوري ، أحزاب المعارضة العلنية في العراق ، ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ، مطبعة الانتصار ، بغداد ، ١٩٨٤ .
٢٣. ديلفير، ملفين ل ، وساندرا بول روكيش، نظريات وسائل الاتصال ، ط٣: كمال عبد الرؤوف ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٩.
٢٤. الربيعي ، محمود (الدكتور)، إشكالية التطبيق الديمقراطي في العراق ، جريدة الصباح.
٢٥. الرشدي، بشير (الدكتور) البناء القيمي في المجتمع الكويتي ، مكتب الإنماء الاجتماعي الديوان الاميري، الكويت، ١٩٩٧.
٢٦. الرميحي ، محمد(الدكتور)الإعلام والهوية الثقافية للمجتمع العربي في الخليج، الثقافة والإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي ، الكويت ١٩٤٧.
٢٧. ساتي" حسناات عوض (الدكتورة)، المرأة العربية والإعلام :الواقع والمأمول ، ورقة عمل إلى المنتدى الأول للمرأة العربية والإعلام ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣.
٢٨. سالم ، نادية ، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية ، دار المساحة للطبع، القاهرة، ١٩٨٢.
٢٩. السويدي ، توفيق ، مذكراتي : نصف قرن من تأريخ العراق والقضية العربية، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٩.
٣٠. السيد جاسم ، عزيز ، مبادئ الصحافة في عالم المتغيرات ، آفاق عربية ، بغداد ١٩٨٥.

٣١. الشفافية في النشاط الاقتصادي العراقي "ندوة"، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٥.
٣٢. الصباح ، عدنان ، الإعلام ودور المنظمات غير الحكومية في تطبيق وحماية حقوق الإنسان ، فلسطين (نشرة الكترونية) ، الجمعة ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤ .
٣٣. الطائي ، صادق ، مؤسسات المجتمع المدني في العراق ، الصباح .
٣٤. طاش ، عبد القادر (الدكتور) ، الإعلام وقضايا الواقع الإسلامي ، مكتبة العبيكان، الرياض ١٩٩٥.
٣٥. طعمة ، شذى (الدكتور) ، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧.
٣٦. عبد الجبار فالح ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ١٩٩٥،
٣٧. عبد الرحمن ، عواطف (الدكتورة) ، وأخريات ، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٣.
٣٨. عبيدات ، ذوقان وآخرون ، البحث العلمي ، مفهومه أدواته وأساليبه ، دار المجدلوي ، عمان ، ١٩٨٣.
٣٩. العقايي ، جبر مجيد حميد (الدكتور) ، عن طرق البحث الاجتماعي ، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٩١.
٤٠. علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الدول العربية - موقع -pogar- موقع الكتروني .
٤١. عليان ، بسام ، الإعلام المطلوب ، المصدر ، (المصدر) -موقع الكتروني .
٤٢. عمر ، فاروق علي ، وسائل الاتصال الحديثة والرأي العام ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية الإعلام - جامعة بغداد ٢٠٠٤.
٤٣. عمر محمد التومي، الشيباني ، مناهج البحث الاجتماعي ، ط٢، الشركة العامة للنشر والتوزيع . طرابلس لبنان ، ١٩٧٥.
٤٤. عيسى ، نهوند القادري ، المجتمع المدني حقل مناورة باسم الرأي العام ، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي (مؤتمر) ، تجمع الباحثات السياسيات ، بيروت ، ١٨-٢٠ نيسان - ابريل ٢٠٠٤.
٤٥. فلحوط ، صابر (الدكتور) ، ودكتور محمد البخاري ، العولمة والتبادل الإعلامي الدولي ، دار علاء الدين ، دمشق ١٩٩٩.
٤٦. كحيل ، عبد الوهاب (الدكتور) ، الرأي العام والسياسة الإعلامية .
٤٧. كوثراني، وجيه ، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي ، ورقة مقدمة إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية "ندوة " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
٤٨. محمد ، احمد حسن (الدكتور) ، الاتصال ودوره في النمو الثقافي ، شبكة المشكاة الإسلامية (موقع الالكتروني) .
٤٩. المرسومي ، عماد مؤيد ، النخبة الحزبية تنشره معنى اللعبة السياسية ، المؤتمر ، جريدة الصباح .
٥٠. المصمودي، مصطفى (الدكتور) ، وظائف أجهزة الإعلام ووظائف أجهزة الثقافة _ التكامل بين أجهزة الإعلام وأجهزة الثقافة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٧٤.
٥١. المعمري ، ادوين ، وآخرون ، الاتصال الجماهيري ، ت: إبراهيم سلامة إبراهيم ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠١.

٥٢. نظمي ، وميض جمال عمر "الدكتور" ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية "الاستقلالية
في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .
٥٣. الهاشمي ، عبد الحميد محمد (الدكتور) ، المرشد في علم النفس الاجتماعي ، ط٢ ، دار الشؤون ، جدة ١٩٨٩ .
٥٤. الهيتي ، هادي نعمان (الدكتور) ، صحافة الأطفال في العراق نشأتها وتطورها مع تحليل لمحتواها ، ط٢ ، وزارة
الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٩ .
٥٥. الوردي ، علي "الدكتور" ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٦٥ .
٥٦. الياسري ، قيس (الدكتور) وآخرون، الفنون الصحفية ، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ١٩٩١ .
٥٧. بيرين، ميل بير ، الديمقراطية وبدائلها في نظام عالمي الحكم ، ت: دشهرت العالم ، الثقافة العالمية (مجلة) الكويت
العدد ١٠٠ ، مايو - يونيو ٢٠٠٠ .

الهوامش

- (١) علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الدول العربية - موقع -pogar- موقع الكتروني .
- (٢) نفس المصدر .
- (٣) ساتي " حسانت عوض (الدكتورة)، المرأة العربية والإعلام :الواقع والمأمول ، ورقة عمل إلى المنتدى الأول للمرأة
العربية والإعلام ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣ .
- (٤) الرميحي ، محمد(الدكتور)الإعلام والهوية الثقافية للمجتمع العربي في الخليج ، الثقافة والإعلام في دول مجلس التعاون
الخليجي ، الكويت ١٩٤٧:ص ١٨٥ .
- (٥) الرشيد، بشير (الدكتور) البناء القيمي في المجتمع الكويتي ، مكتب الإنماء الاجتماعي الديوان الاميري، الكويت،
١٩٩٧: ص ٢١٧ .
- (٦) عليان ،بسام ، الإعلام المطلوب، موقع الكتروني .
- (٧) محمد ، أحمد حسن(الدكتور) التأثير الإعلامي في الظواهر الاجتماعية شبكة المشكاة الإسلامية ، موقع الكتروني .
- (٨) حسين ، سمير محمد (الدكتور) بحوث الإعلام الأسس والمبادئ ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٧٦: ص ١٩ .
- (٩) المنهج التاريخي: هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية ، وفي فحصها
ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها ومن عرضها وترتيبها وتنظيمها واستخلاص التعليمات والنتائج العامة منها والتي لا
تقل فائدتها على فهم أحداث الماضي بل تنعدها إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط
بالنسبة للمستقبل ، ويقوم المنهج التاريخي على أساس الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق
التاريخية
- انظر : عمر محمد التومي، الشيباني ، مناهج البحث الاجتماعي ، ط٢ ، الشركة العامة للنشر والتوزيع . طرابلس لبنان ،
١٩٧٥: ص ٨١ .
- (١٠) حسين ، سمير محمد ، م.س.ذ : ص ١٢٣ .
- (١١) عبد الرحمن ، عواطف (الدكتورة) ، وأخريات ، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية ، العربي للنشر والتوزيع
القاهرة ١٩٨٣ : ص ١٣ .
- (١٢) التهامي ، مختار (الدكتور) ، تحليل المضامين الدعائية بين النظرية والتطبيق دار المعارف مصر، ١٩٧٥: ص ١٠

- (^{١٣}) الهيتي ، هادي نعمان (الدكتور) ، صحافة الأطفال في العراق نشأتها وتطورها مع تحليل لمحتواها ، ط ٢ ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٩: ص ٦٢ .
- (^{١٤}) جامعة لويزيانا ، المدخل في بحوث الاتصال الجماهيري ، مراجعة الدكتور نواف عدوان، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٨: ص ١٦٩ .
- (^{١٥}) عبد الرحمن ، عواطف : ص ١٠ .
- (^{١٦}) سالم ، نادية ، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية ، دار المساحة للطبع ، القاهرة، ١٩٨٢ : ص ١٥ .
- (^{١٧}) حسين ، سمير محمد : ص ٢٣٤ .
- (^{١٨}) الهيتي ، مصدر سابق : ص ٦٤ .
- (^{١٩}) سالم ، نادية : ص ٢١ .
- (^{٢٠}) حسين ، سمير محمد (الدكتور)، تحليل المضمون ، تعريفاته ومفاهيمه ومحدداته ، استخداماته الأساسية، وحداته وفئاته ، جوانبه المنهجية ، تطبيقاته الإعلامية ارتباطه ببحوث الإعلام والدعاية الرأي العام ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦: ص ٧٧ .
- (^{٢١}) خضور ، أديب (الدكتور) ، مع صورة العرب في الإعلام الغربي ، المكتبة الإعلامية ، دمشق، ٢٠٠٢ : ص ٥١ .
- (^{٢٢}) العقابي ، جبر مجيد حميد (الدكتور) ، عن طرق البحث الاجتماعي ، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٩١: ص ٦٣ .
- (^{٢٣}) عبيدات ، ذوقان وآخرون ، البحث العلمي ، مفهومه أدواته وأساليبه ، دار المجدلوي، عمان، ١٩٨٣: ص ١١١ _ ١١٢
- (^{٢٤}) كوثراني، وجيه ، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي ، ورقة مقدمة إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية "ندوة " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : ص ١١٩ .
- (^{٢٥}) نفس المصدر : ص ١٢١ .
- (^{٢٦}) حماد، مجدي، مداخل ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: ص ١٤٦ .
- (^{٢٧}) لبيب، الطاهر، هل الديمقراطية مطلب اجتماعي : ص ٣٥٧ .
- (^{٢٨}) كوثراني ، مصدر سابق : ص ١٢٠ .
- (^{٢٩}) نيزني، الطبيب، مقدمات أولية في الإسلام المحمدي الباكر ، دار دمشق ، دمشق، ١٩٩٤: ص ٦١١ .
- (^{٣٠}) باقر، طه ، مقدمة من تاريخ الحضارات القديمة ، القسم الأول ، تاريخ العراق القديم ، من مطبوعات دار المعلمين العالمية ، بغداد ، د.ت: ص ١٢٤ .
- (^{٣١}) الأشقر ، أسد ، تأريخ سورية ، الجزء الأول ، مكتبة الغساني ، دمشق ، ١٩٧٨ : ص ١٢٢ - ١٢٣ .
- (^{٣٢}) السويدي ، توفيق ، مذكراتي : نصف قرن من تأريخ العراق والقضية العربية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٩: ص ٢٥ .
- (^{٣٣}) الوردي ، علي "الدكتور" ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٥ : ص ١٣٨ .
- (^{٣٤}) بطاطو، حنا ، العراق ، الكتاب الأول ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ت: غفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ : ص ٢٠١
- (^{٣٥}) نفس المصدر : ص ٢٠١ .

- (٣٦) بطاطو، حنا المصدر السابق : ص ٣٦-٣٧ .
- (٣٧) خليل ، عادل غفوري ، أحزاب المعارضة العلنية في العراق ، ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ، مطبعة الانتصار ، بغداد ، ١٩٨٤ : ص ٣٠ .
- (٣٨) نفس المصدر : ص ٢٩ .
- (٣٩) نظمي ، وميض جمال عمر "الدكتور" ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية "الاستقلالية" في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٩٩ .
- (٤٠) الشفافية في النشاط الاقتصادي العراقي "تدوة" ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٥ : ص ١١٩ .
- (٤١) المصدر السابق : ص ١٢١ .
- (٤٢) أصدرت الإدارة المدنية للاحتلال قرارات بحل الجيش والأجهزة الأمنية ، ووزارة الإعلام ، وقد أسهمت هذه القرارات في تصاعد واثار الفلتان الأمني ، وكان لها نتائج اجتماعية خطيرة أضرت بالأمن الاجتماعي بسبب فقدان مئات الألوف من العوائل العراقية لمورد رزقيها الوحيد المتمثل براتب الوظيفة الحكومية
- (٤٣) بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - مركز تسجيل المنظمات غير الحكومية للعام ٢٠٠٣ .
- (٤٤) المصدر السابق .
- (٤٥) محمد ، احمد حسن (الدكتور) ، الاتصال ودوره في النمو الثقافي ، شبكة المشكاة الإسلامية (موقع الالكتروني)
- (٤٦) نفس المصدر .
- (٤٧) تودوروف، تاريخ الصحافة العالمية ، ت: د. أدب خضور ، المكتبة الإعلامية ، دمشق ، ١٩٩٠ : ص ١٦ .
- (٤٨) بيلفير، ملفين ل ، وساندرا بول روكيش، نظريات وسائل الاتصال ، ط ٣ : كمال عبد الرؤوف ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٩ : ص ٨٨ .
- (٤٩) أبو زعرك، علي رمضان ، الديمقراطية والإعلام وتحقيق الحكم الرشيد ، منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية (موقع الكتروني) .
- (٥٠) الرميحي ، محمد (الدكتور)، الإعلام والهبة الثقافية للمجتمع العربي في الخليج ، مطبوعات مجلس التعاون الخليجي ، ١٩٩٤ : ص ١٨٥-١٨٦ .
- (٥١) المصمودي، مصطفى (الدكتور) ، وظائف أجهزة الإعلام ووظائف أجهزة الثقافة _ التكامل بين أجهزة الإعلام وأجهزة الثقافة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٧٤ : ص ٥٨-٥٩ .
- (٥٢) الصباح ، عدنان ، الإعلام ودور المنظمات غير الحكومية في تطبيق وحماية حقوق الإنسان ، فلسطين (نشرة الكترونية) ، الجمعة ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤ .
- (٥٣) نفس المصدر السابق.
- (٥٤) أبو زعلوك ، مصدر سابق .
- (٥٥) بانقليد، مصدر سابق : ص ٢٠ .
- (٥٦) بيرين، ميل بير ، الديمقراطية وبنائها في نظام عالمي الحكم ، ت: شهرت العالم ، الثقافة العالمية (مجلة) الكويت العدد ١٠٠ ، مايو - يونيو ٢٠٠٠ .
- (٥٧) تايلور ، فيليب بصفلا العقول ، ت: سامي خيبة ، عالم المعرفة ، الكويت العدد ٢٥٦ ، نيسان ٢٠٠٠ : ص ٣٧٩ .

- (٥٨) عيسى ، نهوند القادري ، المجتمع المدني حقل مناورة باسم الرأي العام ، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي (مؤتمر) ، تجمع الباحثات السياسيات ، بيروت ، ١٨-٢٠ نيسان - ابريل ٢٠٠٤ : ص ٧٥-٧٧ .
- (٥٩) شيرام، مصدر سابق : ص ٦٤-٦٥ .
- (٦٠) سميسم، مصدر سابق : ص ٢٧٩ .
- (٦١) الداوقوي، مصدر سابق : ص ١٠ .
- (٦٢) هديرو، مصدر سابق : ص ٢١-٢٢ .
- (٦٣) نفس المصدر : ص ١٨ .
- (٦٤) جواد ، عبد الستار (الدكتور) ، اتجاهات الإعلام العربي - دراسة في الإعلام الانكلو - أميركي ، مركز التدريب الإعلامي ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ١٩٩٥ : ص ١٩ .
- (٦٥) الجمال ، راسم ، مصدر سابق : ص ٣٣ .
- (٦٦) اللجنة العربية لقضايا الإعلام والاتصال ، (مشروع التقرير النهائي ١٩٨٥) : ص ٨١ .
- (٦٧) الاتصال ودوره في النمو الثقافي ، شبكة المشكاة الإسلامية (موقع الكتروني) .
- (٦٨) السيد جاسم ، عزيز ، مبادئ الصحافة في عالم المتغيرات ، آفاق عربية ، بغداد ١٩٨٥ : ص ١٢ .
- (٦٩) مجموعة باحثين ، صحافة الحرب والسلام ، منشورات الاتحاد الدولي للصحافة .
- (٧٠) حسين ، كريم عكلة ، الاتجاهات النفسية للفرد والمجتمع ، مطبعة دار الرسالة ، بغداد ، ١٩٨٥ : ص ٤٤ .
- (٧١) يعرف احمد شريف النظام الدولي على انه مجموعة الحقائق الاقتصادية _ الاجتماعية والجغرافية و السياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته وكل الأنساق القيمة والقانونية التي تعبر عن هذه الحقائق ، والتي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض ، وعلاقات الدول بالمجتمع الدولي ككل ، وعلاقة الدول والمجتمع الدولي بالطبيعة ، لمزيد من التفاصيل راجع ، احمد شريف .، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٩ .
- (٧٢) الصبيحي ، مصدر سابق : ص ٩٧ .
- (٧٣) أمري ، أدوين ، مصدر سابق : ص ٣٨ .
- (٧٤) شندي ، مجدي ، مصدر سابق : ص ٨١ .
- (٧٥) فرحات ، محمد نور ، السلطة والقانون والحرية ، البحث عن العدل ، منشورات سطور ، القاهرة ، ٢٠٠٠ : ص ١٢ .
- (٧٦) بانفليد، ادوري ، مصدر سابق : ص ١٥ .
- (٧٧) السيد جاسم ، عزيز ، مصدر سابق : ص ١٢ .
- (٧٨) سمسم ، مصدر سابق : ص ١٥٢ .
- (٧٩) عمر ، فاروق علي ، وسائل الاتصال الحديثة والرأي العام ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية الإعلام جامعة بغداد ٢٠٠٤ : ص ٦ .
- (٨٠) الياسري، قيس (الدكتور) وآخرون، الفنون الصحفية ، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ١٩٩١ : ص ٤٠ .
- (٨١) نفس المصدر : ص ٦ .
- (٨٢) إمام ، إبراهيم ، فن الإخراج الصحفي ، ط ٢، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٧ : ص ٢٥٨ .

- (^{٨٣})الاتجاه : يعرف " رديتس الاتجاه على انه تنظيم مكتسب له صفة الاستمرار للمعتقدات التي يعتقدونها الفرد نحو موضوع أو موقف ويهيئه للاستجابة ، باستجابة تكون لها أفضلية عنده ، انظر د. حميد هسيم ، نظرية الرأي العام ، مصدر سابق : ص٧٣-٧٦ .
- (^{٨٤})طاش ، عبد القادر (الدكتور) ، الإعلام وقضايا الواقع الإسلامي ، مكتبة العبيكان، الرياض ١٩٩٥:ص١٢١ .
- (^{٨٥})الهاشمي ، عبد الحميد محمد (الدكتور) ، المرشد في علم النفس الاجتماعي، ط٢، دار الشؤون، جدة ١٩٨٩ : ص٢٤٨
- (^{٨٦})إبراهيم ، إسماعيل (الدكتور) ، فن المقال الصحفي – الأسس النظرية والتطبيقات العملية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠١: ص ٦٨ .
- (^{٨٧})كحيل ، عبد الوهاب (الدكتور) ، الرأي العام والسياسة الإعلامية ، مصدر سابق : ص٦٧ .
- (^{٨٨})الإسلام والديمقراطية (مجلة) ، العدد٥، حزيران /٢٠٠٤ : ص١٠٦ .
- (^{٨٩})تجمع الباحثات اللبنانيات ، مصدر سابق : ص٢٣ .
- (^{٩٠}) نفس المصدر : ص٢٣ .
- (^{٩١})تجمع الباحثات اللبنانيات ، مصدر سابق : ص٢٦ .
- (^{٩٢})الإسلام والديمقراطية ، مصدر سابق : ص١٠٦ .
- (^{٩٣})بشارة ، مصدر سابق: ص ٥٠ .
- (^{٩٤})إبراهيم ، حسنين توفيق ، مصدر سابق: ص ٦٩٦ .
- (^{٩٥})الربيعي ، محمود (الدكتور)، إشكالية التطبيق الديمقراطي في العراق ، جريدة الصباح ، ١٧/٩/٢٠٠٣ .
- (^{٩٦})المرسومي ، عماد مؤيد ، النخبة الحزبية تنشره معنى اللعبة السياسية ، المؤتمر ، ٢٧/٩/٢٠٠٣ .
- (^{٩٧})الطائي ، صادق ، مؤسسات المجتمع المدني في العراق ، الصباح ، ٢٧/٩/٢٠٠٣ .
- (^{٩٨})حمادة، بيسوني(الدكتور) دور وسائل الاتصال في صنع القرارات، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٣ : ص١١٤ .
- (^{٩٩})جاكوبز، ورنالدن، الاعراق ووسائل الأعلم والمجتمع المدني ، ت: بدر الرفاعي ، الثقافة العالمية (مجلة)، الكويت العدد ١٠٠ ، مايو – يونيو ٢٠٠٠: ص ٥٦ .
- (^{١٠٠})الصبيحي ، مصدر سابق : ص٩٧ .
- (^{١٠١})المعمري ، ادوين ، وآخرون ، الاتصال الجماهيري ، ت: إبراهيم سلامة إبراهيم ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ٣٤-٣٥ .
- (^{١٠٢})ديلفير، ملفين ل ، وساندرا بول روكيتش ، نظريات وسائل الإعلام ، ط٣، ت: كمال عبد الرؤوف ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٢: ص١٠٢ .
- (^{١٠٣})فلحوط ، صابر (الدكتور) ، ودكتور محمد البخاري ، العولمة والتبادل الإعلامي الدولي ، دار علاء الدين ، دمشق ١٩٩٩ : ص ١١٠ .
- (^{١٠٤})الحضيف ، مصدر سابق : ص ٣١ .
- (^{١٠٥}) كحيل ، عبد الوهاب (الدكتور) ، مصدر سابق : ص ١٢٩ .